



سلطنة عمان

وزارة التنمية الاجتماعية

المديرية العامة للتخطيط والدراسات

**تطور برامج الرعاية الاجتماعية ودورها في
تحسين مستوى معيشة أسر الضمان
الاجتماعي في سلطنة عمان
دراسة استطلاعية**

إشراف

دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية

فريق البحث :

1. د. سعيد بن حميد بن سعيد الحرمللي مدير عام المساعد بمديرية التنمية الاجتماعية بشمال وجنوب الباطنة. المشرف العام على الدراسة.
2. د. خلفان بن محمد بن خلفان الفهدي مدير دائرة التنمية الاجتماعية بولاية بهلاء.
3. نعيمة بنت حميد البلوشية..... مديرة دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية.
4. سالم بن ماجد بن أحمد اليافعي..... أخصائي اجتماعي أول/ دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية.
5. سليمان بن ساعد العبري.....رئيس قسم الدراسات/ دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية.
6. سلطان بن سالم السعدي.....محلل مؤشرات / دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية.
7. عبد الرحمن بن سليمان الشحي.....دائرة التنمية الاجتماعية بمسندم.
8. بدر بن سيف السيابي.....دائرة التنمية الاجتماعية بالسبيب.
9. مسعود بن علي المسكري.....دائرة التنمية الاجتماعية بإبراء.
10. علي بن سالم القود.....مديرية التنمية الاجتماعية بظفار.
11. أحمد بن سالم الشريقي..... دائرة التنمية الاجتماعية بالرسناق

مراجعة علمية :

- د. صطوف الشيخ حسين:..... خبير التخطيط الاستراتيجي/المديرية العامة للتخطيط والدراسات

الصفحة	فهرس المحتويات
5	كلمة الوزارة
6	مقدمة عامة
9	الفصل الأول: مشكلة الدراسة ومنهجية البحث
11	أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها.
12	ثانياً: أهداف الدراسة
13	ثالثاً: منهجية الدراسة
14	رابعاً : مفاهيم ومصطلحات
16	الفصل الثاني: الإطار النظري و المفاهيمي
18	أولاً: تطور مفاهيم الرعاية الاجتماعية
24	ثانياً: خصائص الرعاية الاجتماعية في سلطنة عُمان
29	الفصل الثالث: تطور خدمات الرعاية الاجتماعية في سلطنة عُمان
31	أولاً: تطور الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة
62	ثانياً: دور مؤسسات المجتمع المدني في الرعاية الاجتماعية
68	ثالثاً: دور القطاع الخاص في الرعاية الاجتماعية
71	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومقترحاتها
72	أولاً : نتائج الدراسة
79	ثانياً : مقترحات الدراسة
83	الخاتمة والتوصيات
85	الملاحق
86	1. دليل جماعات النقاش البورية مع أسر الضمان الاجتماعي
89	2. جدول اجابات جماعات النقاش البورية مع أسر الضمان

فهرس الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
26	مقارنة بين مؤشرات التنمية البشرية في عُمان مع الدول العربية والدول ذات الدخل المرتفع	جدول (1)
32	الزيادة التدريجية على معاشات الضمان الاجتماعي حسب السنوات	جدول (2)
35	الفئات المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي خلال عام 2013م	جدول (3)
39	توزيع الأشخاص المستفيدين من منحة الحج لحالات الضمان الاجتماعي حسب المحافظات	جدول (4)
40	عدد المنازل التي تم صيانتها لحالات الضمان الاجتماعي ومن في حكمهم والمبالغ خلال عام 2013 م حسب المحافظات	جدول (5)
42	أعداد طلبة الضمان الاجتماعي الجدد المقبولين في برامج المقاعد الحكومية والخاصة "بعثات ومنح" حسب النوع الاجتماعي	جدول (6)
43	التوزيع الجغرافي للأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى المحافظات بالسلطنة.	جدول (7)
45	أنواع الإعاقات وأسبابها	جدول (8)
46	أعداد مراكز تأهيل المعاقين حسب المحافظة.	جدول (9)
47	أعداد الأطفال من ذوي الإعاقة وفقاً للفئات العمرية (دون الـ 14) سنة وحسب المحافظة	جدول (10)
54	توزيع السكان العُمانيين المسنين (60 سنة فأكثر) حسب تعدد العام للسكان لعام 2010م	جدول (11)
55	التوزيع النسبي للمسنين حسب الحالة التعليمية	جدول (12)
57	عدد الحالات ونوع الخدمة المقدمة للمسنين حسب المحافظات خلال عام 2013	جدول (13)
66	عدد أركان الأطفال بجمعيات المرأة العُمانية موزعة حسب المحافظات خلال عام 2013م	جدول (14)
68	المشاريع التي تم تمويلها من قبل الشركات خلال عام 2013م	جدول (15)
70	مساهمات ومساعدات أثاث منزلي و أجهزة كهربائية مختلفة لعدد من الحالات التي ترعاها الوزارة خلال عام 2013م	جدول (16)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	البيان	رقم الشكل
33	تطور عدد حالات الضمان خلال الفترة 2013-1973	الشكل (1)
34	تطور مبالغ الضمان خلال الفترة 2013-1973	الشكل (2)
36	توزع حالات الضمان الاجتماعي حسب الفئات التسع	الشكل (3)
37	تطور عدد ومبالغ المساعدات الطارئة والكوارث خلال الفترة 2013-1998	الشكل (4)
38	تطور عدد المساعدات الخاصة والمبالغ المصروفة لها خلال الفترة 1998-2013	الشكل (5)
41	المشروعات المنفذة لموارد الرزق خلال الفترة من 2004 - 2012.	الشكل (6)
48	مراكز الوفاء وعدد الأطفال الملتحقين بها لعام 2013	الشكل (7)
49	تطور أعداد مراكز الوفاء وعدد الأطفال الملتحقين بها خلال الفترة 2013-1998	الشكل (8)
50	تطور أعداد المعاقين المستفيدين من خدمات مركز رعاية المعاقين خلال الفترة 2013-1998	الشكل (9)
60	تطور دور الحضانات وعدد الاطفال الملتحقين بها خلال الفترة 2013-1999	الشكل (10)
64	تطور الحالات المستفيدة والمبالغ من مساعدات الهيئة العُمانية خلال الفترة 2012-1999	الشكل (11)
65	تطور أعداد أركان الأطفال وعدد الأطفال الملتحقين بها خلال الفترة 1999-2013	الشكل (12)
67	تغير عدد بيوت الطفل والأطفال الملتحقين بها خلال الفترة 2013-1999	الشكل (13)

كلمة الوزارة

تقوم وزارة التنمية الاجتماعية منذ نشأتها بمساعدة الأسر والأفراد من الفئات المحتاجة من خلال العمل بنظام الضمان الاجتماعي الذي بدأ العمل به منذ عام 1973 م بالاعتماد على منظومة من البرامج والخدمات الرعائية الهادفة إلى تحقيق آمال وتطلعات أبناء هذه الأسر في الحياة الكريمة.

شهد نظام الضمان العديد من التعديلات منذ بدء العمل به، استجابة لتطور الحياة المعيشية في السلطنة خلال العقود الأربعة الماضية، تمثلت هذه التعديلات في توسيع فئة المشمولين بالضمان، حيث وصلت إلى تسع فئات حالياً بينما كانت أربع حالات في بدء العمل في نظام الضمان ضمت هذه الفئات حوالي 84.631 حالة في نهاية عام 2013. كما تم احداث تعديلات أخرى ووصل المبلغ المصروف في نهاية عام 2013 إلى حوالي 130 مليون ريال عُمانى.

لقد تركز دور الوزارة في الاهتمام بالفئات المشمولة بالضمان الاجتماعي وغيرها من الأسر التي قدمت لها خدمات داعمة ومساندة للتأقلم مع الأوضاع المعيشية المختلفة مما ترك أثراً بارزاً في استقراره وتطوير هذه الأسر. هذا فضلاً عن البرامج الداعمة لتمكين الأسرة التي بدورها أخرجت آلاف الأسر من مظلة الضمان الاجتماعي من خلال التعليم والتدريب والتأهيل وتوفير مصادر دخل بديلة عن طريق التمويل ومشاريع موارد الرزق والأسر المنتجة.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتساعد الوزارة في تتبع تطور هذه البرامج وتبحث في إنطباعات الأسر المستفيدة حولها وكيف ساهمت في عملية تمكينها وتأمين الحماية المناسبة لها. ويمكن القول إن الجهد المبذول في إعداد هذه الدراسة يعتبر مساهمة فعالة في تحسين نوعية العمل الاجتماعي حيث أن حصاد قرابة أربعة عقود من الجهود باتت واضحة للعيان، وإن استطلاع آراء أشخاص عايشوا هذا التطور هو بمثابة قراءة حقيقية لواقع الأسر والأفراد المستفيدين يمكن أن يبني عليه لتطوير هذه البرامج والخدمات. ولهذا قامت الوزارة بتكليف الدكتور سعيد بن حميد الحرمللي بالإشراف على هذه الدراسة فلا يسعني إلا أن أشكره وجميع المشرفين والعاملين عليها والشكر موصول للدكتور صطوف الشيخ حسين على المراجعة العلمية لها.

محمد بن سعيد الكباني

وزير التنمية الاجتماعية

مقدمة عامة

تقع سلطنة عُمان في غرب آسيا وتحتل الموقع الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية وتتمتع بخط ساحلي طوله تقريبا 3165 كيلو مترا، ويمتد من مضيق هرمز في الشمال إلى حدود الجمهورية اليمنية. كما تطل عُمان على ثلاثة بحار وهي الخليج العربي، وبحر عُمان وبحر العرب في الجنوب. وتحدها من الغرب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومن الجنوب الجمهورية اليمنية، ومن الشمال مضيق هرمز، ومن الشرق بحر العرب. إلى جانب ذلك، هناك عدد من الجزر العُمانية المتناثرة في بحر العرب، وأهم هذه الجزر جزيرة مصيرة وجزر الحلايبات.

وتبلغ المساحة الإجمالية لسلطنة عُمان 309.500 كيلومتر مربع، تتوزع بين الجبال والسهول والأودية والصحاري. يشكل السهل الذي يطل على بحر العرب وبحر عُمان حوالي 3% من هذه المساحة، ويعتبر أهم المناطق حيث يقطنه أغلبية السكان. أما الجبال فتشكل حوالي 15% من مجمل مساحة عُمان ويسكنها حوالي 5% من السكان فقط. أما بقية المساحة فهي الأودية والصحاري وتشكل 82% من المساحة الإجمالية. فينتشر السكان قليلا العدد، وهم حوالي 3.9 مليون نسمة حسب الكتاب السنوي للإحصاء لعام 2014، (منهم 43.7% من الوافدين) على مساحات واسعة من التجمعات السكانية يتميز بعضها بكثافة سكانية منخفضة نتيجة وعورة التضاريس وانتشار الجبال والصحاري.

يختلف المناخ في سلطنة عُمان من منطقة لأخرى، فهو مناخ حار ورطب أثناء الصيف في المناطق الساحلية، ومناخ حار جاف في المناطق الداخلية، باستثناء الجبال العالية ومحافظة ظفار والتي تتمتع بمناخ معتدل طيلة العام. وتنقسم سلطنة عُمان من الناحية الإدارية إلى 11 محافظة، تضم هذه المحافظات 61 ولاية تتوزع على جميع أنحاء السلطنة.

وعلى الرغم من هذه المعطيات فإن الخطوات التي خطتها عُمان منذ بداية النهضة في عام 1970 في ظل حكم صاحب الجلالة السلطان قابوس (حفظه الله ورعاه) نقلتها إلى مصاف الدول العصرية التي تقدم لمواطنيها أفضل شروط الحياة اللائقة. كما تصف سلطنة عُمان في الوقت الراهن، بأنها بلد ذو دخل مرتفع، ففي عام 2013 وصل فيها الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بالأسعار الجارية 30.061 مليون ريال عُماني ووصلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 7475 ريال عُماني¹

¹ - الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2014 ، المركز الوطني للإحصاء

انسجماً مع انعكاس عملية التنمية على حياة الفرد وتأمين الحماية اللازمة له، نص النظام الأساسي للدولة في سلطنة عُمان، والذي صدر في نوفمبر 1996م بالمرسوم السلطاني (رقم 96/101)، في المادة 12 منه على أن "تكفل الدولة المساعدة للمواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وفقاً لخطة الضمان الاجتماعي، وأن تعمل الدولة من أجل تحقيق التضامن في المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن النكبات والكوارث الوطنية". كما نص النظام الأساسي للدولة أيضاً على أن " الدولة تهتم بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن، كما أنها تعمل على المحافظة على البيئة، وحمايتها ومنع التلوث".

كل ما سبق انعكس على العديد من المؤشرات الصحية، حسب الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2014² انخفض معدل الوفيات الخام إلى 2.9 بالألف في عام 2013. كما انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ما يقل عن عشرة بالمئة من قيمته التي كانت عليها في عام 1970، وحتى بلغ 9.8 بالألف وفاة (لكل 1000 من المواليد الأحياء) في عام 2013، كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حيث وصل إلى 11.8 وفاة (لكل 1000 مولود حي) بعد أن كان 181 بالألف. كما ارتفع العمر المتوقع عند الولادة، ليصبح اليوم 76.6 عاماً بعد أن كان 49 سنة فقط في عام 1970. بذلك نجد أن المؤشرات الصحية أصبحت من ضمن المؤشرات للدول المتقدمة.

ولم تغفل الحكومة وحسب توجيهات صاحب الجلالة أهمية التعليم حيث كان التعليم الأساسي مجاني في جميع مراحلها ولجميع السكان وقد فتحت حوالي 1553 مدرسة في كافة محافظات السلطنة. ولم يقف الاهتمام على التعليم الأساسي وإنما حظي التعليم العالي باهتمام كبير وفتح المجال لكل الراغبين في مواصلة دراستهم الجامعية.

ولم يقتصر الأمر على التعليم والصحة فقط إنما شهد قطاع الإسكان نقلة نوعية من حيث تخطيط الأراضي وتوفير الخدمات الأساسية لهذه المخططات من طرق وكهرباء وهاتف، وقدمت الدولة مساعدات سكنية للأسر المحتاجة بغية تحسين البيئة المعيشية لهذه الأسر.

² نفس المصدر السابق

وكمحصلة لهذه الجهود حققت عُمان مركزاً مرموقاً في دليل التنمية البشرية في عام 2012 مقارنة لجميع الدول العربية في مجال العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة ويمثل نصيب الفرد فيها حوالي ثلاث أضعاف متوسط نصيب الفرد في الدول العربية.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة ومنهجية البحث

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها

ثانياً: أهداف الدراسة

ثالثاً: منهج الدراسة

رابعاً: مصطلحات ومفاهيم

مقدمة:

تؤكد المؤشرات التنموية منذ إشراقة النهضة المباركة على أن ما تحقق على أرض الواقع قد جاء متلامزماً مع التغيير الذي حدث في المشهد التنموي العُماني، ووضع السلطنة على خارطة الدول المتحضرة في فترة زمنية قصيرة. كل هذا التطور جاء انطلاقاً من النهج السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان "قابوس بن سعيد" المعظم حفظة الله ورعاه، الذي يؤكد على "أن الإنسان العُماني هو هدف التنمية وغايتها وفي نفس الوقت صانعها وأداتها".

يعكس مشهد التنمية الاجتماعية في السلطنة طفرة كبيرة تحققت في كثير من مجالات الرعاية الاجتماعية، وفي مجال الضمان الاجتماعي، ورعاية المسنين، ورعاية الأحداث، والأشخاص ذوي الإعاقة، والتنمية الأسرية، وفي مشروعات موارد الرزق، ومكافحة ظاهرة التسول، والمنح الدراسية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى ما تحقق للمرأة العُمانية.

بناءً على ما تقدم نجد أن برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات المقدمة لأسر الضمان الاجتماعي متنوعة وتحمل نسبة لا يستهان بها من موازنة الدولة. لذلك إن مراجعة هذه البرامج لتبيان دورها في تنمية الأسرة وإدماجها في المجتمع أصبح ضرورة ملحة. ونظراً لعدم وجود آلية قياس أثر سنوية ونظام متابعة وتنفيذ فعال فإن هذه الدراسة تقدم استكشافاً أولياً لدور هذه البرامج والخدمات في تحسين مستوى معيشة الأسر من خلال استطلاع آراء هذه الأسر وتوضيح لمتخذ القرار مدى فعالية هذه المنهجية المتبعة مما يساعده على اتخاذ السياسات المناسبة.

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والتساؤلات التي يسعى البحث على الإجابة عليها بالإضافة إلى المنهجية المتبعة وأدوات الدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

تأتي الرعاية الاجتماعية للمواطن العُماني في أولوية اهتمامات وزارة التنمية الاجتماعية حيث تسعى الوزارة إلى توفير أكبر قدر من الرعاية للشرائح والفئات التي ترعاها (فئات الضمان الاجتماعي - المسنين - ذوي الإعاقة - المرأة - الطفل... الخ).

ولقد جاءت اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية متوافقة مع أسس واستراتيجيات التنمية التي تستهدف تحقيق التنمية البشرية المستدامة بمعناها الواسع وذلك من خلال تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. كما شهدت الخدمات الاجتماعية المقدمة لأسر الضمان الاجتماعي تنوعاً على المستويين الكمي والنوعي، فعملت الوزارة على رعاية الأسرة والعمل على تحويلها إلى أسر منتجة من خلال التدريب والتأهيل إلى جانب الارتقاء ببرامج التوعية الاجتماعية وتصميم البرامج الملائمة التي تغرس قيم العمل الاجتماعي وتنتشر ثقافة العمل الجماعي، والعمل التطوعي. كما هدفت إلى تعزيز الطابع المؤسسي لهذا العمل وإيجاد الآليات والأنظمة والبرامج التي تعمل على تأهيل وحماية الأطفال وتهيئتهم للمستقبل، ووقاية الأحداث المعرضين لخطر الانحراف عن طريق التوعية والإرشاد النفسي الاجتماعي.

انطلاقاً مما سبق وبعد مرور حوالي أربعة عقود من الزمن وبعد كل هذه التغيرات والتعديلات التي تمت على برامج الرعاية الاجتماعية، يبقى السؤال المهم:

ما هو الواقع الفعلي لهذه البرامج والأنشطة وما مدى انعكاسه على تنمية الأسرة ورفاهيتها؟

تتمتع هذه الدراسة بأهمية خاصة كونها تهدف إلى شرح نموذج الرعاية الاجتماعية التي لم تعد مجرد خدمات تقدم بل برامج وخدمات هدفها الرئيسي التنمية المجتمعية. حيث تقدم الوزارة طيفاً واسعاً من الخدمات الاجتماعية وهي تمثل مظلة حماية اجتماعية للفئات ذات الاحتياجات الخاصة في المجتمع (أو الضعيفة) بموجب قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (84/87) وتعديلاته، الذي بموجبه تصرف معاشات شهرية لفئات محددة من المجتمع لا يتوفر لديها الدخل الكافي للمعيشة. وقد تطور عدد هذه الحالات خلال الفترة الماضية بشكل كبير، فلم يكن يتجاوز عدد الحالات 131 حالة في عام 1973 بينما وصل إلى حوالي 85000 حالة في عام 2014م وبمعدل تزايد وسطي حوالي 1600

حالة سنوية، أما المبالغ المصروفة فقد ارتفعت من حوالي 23 ألف في عام 1973 إلى حوالي 130 مليون ريال عُمانى في نهاية عام 2013.

كما تقدم الوزارة بالتنسيق مع الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص العديد من المزايا والتسهيلات للأسر الضمان الاجتماعي لتعزيز منافع راتب الضمان وتوفير بيئة مناسبة داعمة لهذه الأسر باعتبارها الأكثر احتياجاً في المجتمع، مثل: الإعفاء من رسوم البطاقات الشخصية وجواز السفر، والإعفاء من رسوم الأراضي السكنية، والإعفاء من رسوم إياحات البناء.... إلخ. كما يوجد هناك تنسيق بين الوزارة ووزارة التعليم العالي من أجل تأمين قبول عدد من الطلبة من أبناء أسر الضمان لمواصلة تعليمهم العالي على نفقة الدولة، في مختلف الجامعات والكليات بالسلطنة. بلغ عدد المنح حوالي 3800 منحة دراسية للعام الدراسي (2013-2014). كما تقدم الوزارة مساعدة لأداء فريضة الحج وتقدم أيضاً بعض المساعدات على شكل مستلزمات دراسية لأبناء أسر الضمان.

ستقوم هذه الدراسة بالتعرف على الواقع الفعلي للبرامج والانشطة ومدى انعكاسها على تنمية الأسرة ورفاهيتها كما ستحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هو مسار تطور هذه البرامج خلال الفترة السابقة؟
2. ما هو دور معاشات الضمان الاجتماعي في تحسين مستوى معيشة أسر الضمان الاجتماعي من وجهة نظر هذه الأسر؟
3. ما هو دور برامج الرعاية الاجتماعية في بناء القدرات الفردية والمجتمعية؟
4. ما مدى رضا أسر الضمان الاجتماعي عن دور وزارة التنمية الاجتماعية؟
5. ما المقترحات التي من شأنها المساهمة في تطوير برامج الرعاية الاجتماعية؟

ثانياً: أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع آراء أسر الضمان حول فعالية البرامج المقدمة اليهم ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الأخرى:

1. معرفة مدى فعالية معاشات الضمان الاجتماعي في تحسين مستوى حياة الأفراد والأسر.
2. معرفة مدى فعالية البرامج الرعائية الأخرى في تحسين مستوى حياة الأفراد والأسر.
3. معرفة مدى رضا أسر الضمان الاجتماعي عن دور وزارة التنمية الاجتماعية.

4. معرفة أسر الضمان الاجتماعي بالخدمات والبرامج التي تقدمها الهيئات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية.

ثالثاً: منهج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها تم اختيار المنهج الوصفي والمنهج النوعي حيث ستنرس تطور برامج الرعاية الاجتماعية في السلطنة كما ستقوم بدراسة انطباعات أسر الضمان حول هذه البرامج في سلطنة عُمان. يعد المنهج الوصفي من المناهج شائعة الاستخدام في العلوم الاجتماعية وفي هذا يشير " Monelte " وآخرون إلى أن البيانات والمعلومات المكتيبة تعد مصدراً غنياً بالمعلومات للبحوث المتخصصة في مجال الخدمات الاجتماعية (Monelte1995) ولذلك كان المنهج الوثائقي يتناسب استخدامه مع هذه الدراسة. و يُعد من المناهج التي تعتمد على جمع البيانات وتحليل الإحصائيات والمؤشرات وتصنيفها في دراسة أثر الخدمات الاجتماعية في الأفراد والأسر المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي كماً وكيفاً.

كما تم تحليل مضمون بيانات بعض الجداول الإحصائية وذلك للتعرف على تطور الخدمات المقدمة في الماضي من حيث الكم. بالإضافة إلى ذلك تم إجراء المقابلات الجماعية مع أسر الضمان الاجتماعي.

وتعد هذه الدراسة من أول الدراسات التي تجري على مستوى الوزارة والتي ترمي إلى استطلاع آراء الأسر المستفيدة من معاشات الضمان الاجتماعي حول الخدمات والبرامج الاجتماعية المقدمة.

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على جانبيين :

البيانات الثانوية: تم الاعتماد على بيانات مجموعة من الجداول الإحصائية والمؤشرات والتي أصدرتها الوزارة من أجل تحليل واقع و نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة لأسر الضمان الاجتماعي، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والمرأة، والطفل.

البيانات الأولية- الميدانية:- سلك الباحث المنهج النوعي فتم الاعتماد على اسلوب المجموعات البؤرية حيث تم إجراء عدة مقابلات بؤرية. تضم كل مجموعة عدد من المشاركين يتراوح من 6-12 فرداً. كما تم إجراء (178) مقابلة من أسر الضمان الاجتماعي بمحصل (12) أسرة من كل محافظة من محافظات السلطنة.

كما شملت الدراسة:

1- **المجال المكاني:** بالإضافة إلى الدراسة المكتبية تم اجراء الدراسة في جميع مديريات التنمية الاجتماعية لجميع المحافظات (محافظة شمال وجنوب الباطنة، محافظتي شمال وجنوب الشرقية، محافظة الداخلية، محافظة ظفار، محافظة مسقط، محافظة الظاهرة، محافظة البريمي، محافظة مسندم). ولم تشمل محافظة الوسطى لقلة عدد الأسر وتقلتها من مكان إلى آخر بحكم طبيعة الحياة الصحراوية للسكان في أجزاء واسعة من المحافظة.

2- **المجال الزمني:** تضمن المجال الزمني الفترة التي استغرقتها الدراسة في تصميم الإطار النظري وجمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج وكانت الفترة من مارس 2013م وحتى نوفمبر 2013م.

3- **مجتمع البحث:** كافة أسر الضمان الاجتماعي في سلطنة عُمان.

4- **عينة البحث:** تضمنت عينة البحث 187 أسرة من أسر الضمان الاجتماعي في كافة المحافظات.

رابعاً : مفاهيم ومصطلحات:

1. الضمان الاجتماعي: هو أحد وسائل الأمن الاجتماعي التي تكفل للأسر والأفراد المحتاجين معاشاً شهرياً، يساعدهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية ويضمن لهم العيش الكريم، في حالة انعدام أو قلة الدخل الشهري المنتظم وعدم وجود القريب الملزم القادر على النفقة وينظم ذلك قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني السامي رقم 87/84.
2. صاحب العلاقة: هو أحد أفراد الأسرة المستفيدين من الضمان الاجتماعي ويتقرر صرف المعاش باسمه.
3. شيخوخة: كل ذكر أو أنثى بلغ الستين من عمره وليس له معيل ملزم قادر على نفقته، وليس له مورد كاف للرزق.
4. العاجزون: كل من تجاوز عمره ثمانية عشر عاماً ولم يبلغ الستين وغير قادر على القيام بعمل، والقصر دون سن الثامنة عشر المصابون بأمراض وإعاقات مستديمة تحمّل الأسرة نفقات مالية

- إضافية، ويثبت ذلك بتقرير طبي صادر من لجنة طبية بمؤسسة صحية حكومية والبحث الاجتماعي، وفي الحالتين يشترط عدم وجود مصدر كاف للرزق أو معيل ملزم قادر على النفقة.
5. أرملة: كل امرأة لم تبلغ الستين من عمرها وتوفي عنها زوجها وبقيت دون زواج، وليس لها مورد كاف للرزق.
6. الأيتام: الأولاد الذين توفي عنهم أبوهم ولم تتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاماً ويعتبر مجهول الأب أو الوالدين في حكم الأيتام وكذلك من تجاوز منهم عمره هذا السن وما زال منتظماً بالدراسة النظامية إلى نهاية مرحلة التعليم الجامعي أو الملتحق بالتدريب والتأهيل للعمل.
7. مطلقة: كل امرأة لم تبلغ الستين من عمرها طلقها زوجها ولم تتزوج بعد (وليس لها معيل قادر على نفقتها).
8. أسرة السجين: الأسرة التي صدر بحق عائلها حكم نافذ بالسجن لمدة ثلاثة شهور فأكثر وليس لها مورد كاف للرزق، ولا يتوفر لها عائل ملزم قادر على إعالتهم.
9. الأسرة المهجورة: كل أسرة هجرها عائلها لمكان يتعذر الاتصال به فيه لمدة تجاوز (6) ستة شهور على الأقل، ولا يوجد له موطن أو إقامة ويكون إثبات الهجر بوثيقة شرعية.
10. بنت غير المتزوجة: هي البنت يتيمة الأب التي تجاوزت ثمانية عشر سنة ولم تبلغ الأربعين من عمرها ولم يسبق لها الزواج وليس لها مورد كاف للرزق وغير ملتحة بالدراسة النظامية حتى نهاية مرحلة التعليم الجامعي ما لم تكن تعيش ضمن أسرة والدتها الأرملة أو أخواتها الأيتام المستحقين للمعاش، وفي هذه الحالة تعتبر في حكم الأيتام، أو البنت التي بلغت سن الأربعين ولم تبلغ الستين من عمرها ولم يسبق لها الزواج وليس لها مورد كاف للرزق سواء كان والدها متوفى أو على قيد الحياة.
11. فئة خاصة: يقصد بها حالات الأطفال المحتاجين للرعاية الذين ترعاهم أسر بديلة إضافة إلى حالات المدمنين وغير المؤهلين لرعاية أسرهم والحالات المستثناه لأي سبب كان.

الفصل الثاني : الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً: تطور مفاهيم الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

ثانياً: خصائص الرعاية الاجتماعية في سلطنة عُمان

مقدمة:

تعتبر قضايا الحماية الاجتماعية (أو شبكات الأمان الاجتماعي) من المواضيع والدراسات التي شغلت المهتمين والمختصين والأكاديميين والباحثين الرسميين وغير الرسميين في الشؤون الاجتماعية والإنسانية منذ أقدم العصور حتى وقتنا الراهن. ويعود ذلك إلى العديد من العوامل التي يمكن تلخيصها في الرغبة في تحقيق حياة آمنة وكرامة للأفراد والأسر في ظل التزايد المستمر للحاجات والنقص المطرد في الموارد.

واختلفت مفاهيم الحماية الاجتماعية نتيجة تطور الفكر الاقتصادي والسياسي بين التيارات الفكرية المختلفة. من هذه التيارات الليبرالية ما هو قائم على عدم "تدخل الدولة" والتركيز على الحرية والمبادرة الفردية كوسيلة لزيادة ثراء الفرد وتحقيق أحلامه. ومنها التوجهات الفكرية التي تنادي بالتدخل المباشر للدولة من أجل القضاء على الفجوة والتفاوت الطبقي بين الطبقات عبر برامج اقتصادية واجتماعية تسمح بتجاوز الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية والاجتماعية، والكوارث الطبيعية اللاإرادية. ويعتمد التيار المنادي بتدخل الدولة على فكرة أن الاقتصاديات الحديثة أنشأت فارقاً كبيراً بين الفقراء وأصحاب الثروة سواء على المستوى الكلي للدول أو على الصعيد الداخلي للدولة الواحدة بين "أفرادها".

وبناء على ما سبق نجد أن موضوع تطوير نظام الحماية الاجتماعية يمكن أن يعتبر أولوية حكومية في إطار هذا التحول، حيث تمثل الحماية الاجتماعية دعامة أساسية من دعائم التنمية الاجتماعية في المجتمع من خلال دورها في تأمين الحماية والرعاية لأبناء المجتمع وعبر أنظمتها التي تعمل على رفع معدلات الإنتاج الوطني، كما تعمل الحماية الاجتماعية على تحقيق معدل نمو للدخل القومي، إضافة إلى توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا القسم سنتطرق إلى ما يلي:

أولاً: تطور مفاهيم الحماية الاجتماعية و الرعاية الاجتماعية

ثانياً: خصائص الرعاية الاجتماعية في سلطنة عُمان.

أولاً: تطور مفاهيم الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

يعتبر مفهوم أو مصطلح الرعاية الاجتماعية من المفاهيم التي تهم المشتغلين في الحقل الاجتماعي وبصفة خاصة العاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية. ويشير (المفهوم اللغوي) للرعاية كما جاء في لسان العرب أن الراعي مصدر رعي الكلاً ونحوه يرعى رعيًا. وكل من ولي أمر قومٍ فهو راعيهم وهم رعيته. ويقال: رعيت فلانا مراعاة ورعاء إذا راقبته وتأمّلت فعله. وراعيته من مراعاة الحقوق.

وجاء في لسان العرب أيضا رعى عهده أي حفظه (منظور، 1976م). وجاء في المصباح المنير أنه قيل للحاكم راع لقيامه (بتدبير أمور الناس وسياستهم..) والناس رعية (الفيومي، ص354).

وقد لوحظ أنه لا يوجد تعريف عام يجمع عليه المشتغلون بالرعاية الاجتماعية ويرجع ذلك إلى الحقائق الآتية :

1. إن الرعاية الاجتماعية من حيث البرامج والأساليب والفئات التي تخدمها تختلف من مجتمع لآخر، بل إنها تختلف في المجتمع نفسه من وقت لآخر، والمتتبع لبرامج الرعاية الاجتماعية والفئات التي تخدمها في أي مجتمع. فعلى سبيل المثال (سلطنة عُمان) يجد ما كان يقدم في فترة السبعينات يختلف عن البرامج التي تقدم مع بداية القرن الحادي والعشرين، فهي نشاط ديناميكي يتأثر بالاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة بالمجتمع.

2. زيادة القيم الاجتماعية التي تتصل بالمسؤوليات الاجتماعية والمؤسسات الصناعية حيث كان للأفكار التقليدية التي ترى أن الفرد نفسه مصدر المشكلة أثرها في عدم تدخل الدولة في برامج الرعاية الاجتماعية. كما كان للاتجاه الذي ينادي بتدخل الدولة أثر كذلك في تحقيق الأمن والطمأنينة للفئات المحرومة.

3. اتساع نطاق الرعاية الاجتماعية فهي أحيانا تستخدم كمرادف للسياسة الاجتماعية بل تؤيد مستوى اجتماعياً واقتصادياً ملائماً لرفاهية المجتمع، وتتضمن الإجراءات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والعمل... الخ. ومما يؤكد ذلك تعريف إدارة الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة حيث ترى (إن الرعاية الاجتماعية تستهدف رفاهية

جميع الأشخاص وهي مسألة أساسية لتوفير السلام والأمن لأفراد المجتمع ولا يمكن توفير الرعاية الاجتماعية إلا من خلال توفير إجراءات اجتماعية واقتصادية ملائمة).

وقد لوحظ وجود تداخل ما بين مفهوم الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، ويقصد بالضمان الاجتماعي تأمين الشيخوخة - تشريعات الأجور - الإسكان - التأمين الاجتماعي، إلا أنه من الملاحظ أيضاً أن الضمان الاجتماعي لا يتضمن نشاط الرعاية الاجتماعية الذي تقوم به المؤسسات الأهلية رغم أنه جزء مهم من نظام الرعاية في معظم بلدان العالم، وفي المجتمع العُماني مثلاً تطورت خدمات الضمان الاجتماعي لتشمل الخدمات التأهيلية لذوي الإعاقة وبرامج الأسر المنتجة والأحداث والمسنين والمرأة والطفل وغيرها من البرامج. كما يستخدم بعض العاملين في حقل الرعاية الاجتماعية مصطلح الخدمات الاجتماعية مرادفاً للرعاية الاجتماعية.

وهذا أيضاً يحتاج إلى توضيح حيث إن الخدمات الاجتماعية هي إحدى صور الرعاية الاجتماعية وهي مجموعة البرامج الاجتماعية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية لكل فرد وضمان مستوى ملائم من الصحة والتعليم والإسكان لأفراد المجتمع.

1. المفاهيم الحديثة للرعاية الاجتماعية :

تطورت مفاهيم الرعاية الاجتماعية تطوراً ملحوظاً عبر السنين وذلك تبعاً لدور الدولة في المجتمع ومن أهم هذه المفاهيم

• المفهوم القانوني للرعاية الاجتماعية

هي كل ما تقوم به الحكومة لتحقيق الرفاهية العامة مثل إنشاء الطرق، والتطعيم ضد الأمراض المعدية وتقديم المساعدات لأفراد المجتمع، كما أنها (مجموعة القوانين والبرامج والمزايا والخدمات التي تؤكد على الضمانات الأساسية لمقابلة الاحتياجات الاجتماعية وهي أساس الرفاهية للمواطن وحسب أداء النظام الاجتماعي). (الفاروق، 1978م)

• المفهوم السياسي للرعاية الاجتماعية

هي مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة والتي تشمل توفير برامج الترويج، والتأمينات الاجتماعية، والصحة العامة، والتأهيل المهني لذوي العاهات، وخدمات التشغيل والتوعية لأفراد المجتمع. ويؤكد هذا التعريف على أن الرعاية الاجتماعية تستهدف توفير المستوى المناسب لمعيشة أفراد المجتمع من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

كما يوجد مفاهيم أخرى تتقاطع مع مفهوم الرعاية الاجتماعية مثل مفهوم الحماية الاجتماعية. ويختلف مفهوم الحماية الاجتماعية وأغراضها و مناهجها و فلسفتها و مدى فعاليتها من حيث تحقيق أغراضها باختلاف المجتمعات الإنسانية، ولا يتوافر تعريف موحد يمكن أن نعتبره تعريفاً جامعاً مانعاً لمفهوم الحماية الاجتماعية نظراً لاستخدام العديد من المصطلحات التي قد تختلف وتتمايز من حيث الشكل ولكنها تتوحد في المعنى وجميعها تصب في معنى الحماية الاجتماعية فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر بعض المصطلحات التالية³ :

مصطلح الضمان الاجتماعي: وهو مجموعة من التدابير والإعانات النقدية والعينية التي تقدم من أجل الحماية من انعدام الدخل أو عدم كفايته بسبب المرض، الإعاقة، إصابات العمل، البطالة، أو الشيخوخة، وعدم الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة، والفقر الشامل والإقصاء الاجتماعي.

مصطلح التأمين الاجتماعي: الذي يتداخل بشكل كبير مع مصطلح الضمان الاجتماعي والذي يمثل نوعاً محدداً من برامج الضمان الاجتماعي الممول بالكامل أو بجزء منه من اشتراكات العمال وأصحاب العمل.

مصطلح الخدمات الاجتماعية: والتي تتمثل في توفير الرعاية الطبية، التربية والتعليم، الإسكان... الخ.

مصطلح الحماية الاجتماعية: يأخذ هذا المصطلح معاني أوسع وأكثر شمولاً من الضمان الاجتماعي⁴ (بما في ذلك الحماية المتوفرة بين أفراد الأسرة أو أفراد المجتمع المحلي) ولكنه يستخدم أحياناً في بعض الحالات في مفهوم أضيق من الضمان الاجتماعي (فيحصر بالتدابير التي تعني الأكثر فقراً واستضعافاً أو أفراد المجتمع المستبعدين).

ومما ورد أعلاه يمكن وضع مفهوم عام وشامل لنظام الحماية الاجتماعية يجمع بين كل المدلولات السابقة: " مجموعة من السياسات العامة التي يقدمها المجتمع لكافة أفرادها بهدف حمايتهم من الأخطار الاقتصادية والاجتماعية التي قد يتعرضون لها بسبب نقص أو اختفاء مصادر الدخل، بهدف معالجة مشاكل العدالة الاجتماعية، وتلبية الحاجات الضرورية للأفراد والأسر" باختصار تهدف الحماية الاجتماعية إلى:

³ بحسب منظمة العمل الدولية

⁴ - تستخدم منظمة العمل الدولية كلا المصطلحين في أوراق مباحثاتها وذلك سيراً على التقليد الأوروبي.

- خلق فرص العمل وتحسين مصادر الدخل.
- تحسين مستوى الدخل ومعالجة مشاكل التفاوت في الدخل التي تنتج عن أسباب لإرادية كالبطالة أو العجز.
- تأمين الرعاية الصحية لكافة أفراد المجتمع.
- توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة كالتربية والتعليم، الإسكان، دعم المرأة العاملة، الطفل والأسرة.

2. مبررات وضرورات وجود نظام للحماية الاجتماعية

لا شك بأن وجود نظام حماية اجتماعية في أي مجتمع له أثره الايجابي عليه، كون هذه الحماية تستهدف جميع أفرادها مما يعزز لديهم الشعور بالأمان والاطمئنان و الانتماء والإحساس بالمواطنة بكل ما يحمله هذا الإحساس من قوة تدفع إلى الوحدة والتضامن و بناء المجتمع وتطوره. فتوفير الحماية هو أكثر من ضرورة للدولة قبل الأفراد وهو ليس هبة تقدمها الأنظمة التي تحكم هذا البلد أو ذاك بل هو حق للأفراد وواجب على الدولة تأمينه لحماية استقرارها وضمان تطورها وتقدمها، إذ لا استقرار لبلد اقتصادياً وسياسياً دون استقرار أبنائه نفسياً واجتماعياً فهي حلقة متكاملة لا فصام فيها. وتكمن ضرورة وجود نظام الحماية الاجتماعية في :

- الأثر النفسي للحماية الاجتماعية من حيث اطمئنان المواطن لمستقبله مما يؤدي لزيادة إنتاجيته.
- تعزيز شعور المواطن بإنسانيته وانتمائه للدولة والمجتمع.
- الحد من الفساد والرشوة والجريمة والعوز والانتكالية.
- الحماية الاجتماعية حق للمواطن وليست هبة من الدولة كون المواطن يساهم في دفع تكاليف هذه الحماية.
- تحقيق العدالة والمساواة وإعادة توزيع الدخل من خلال المساهمة المالية المشتركة لكل من الأصحاء والمرضى، الأغنياء والفقراء، الشباب والمسنين.
- تحقيق التواصل بين جميع فئات المجتمع وزيادة تماسكه وقوته.
- إن حق الضمان الاجتماعي هو حق مكفول بحسب المواثيق والعهود الدولية⁵.

⁵- المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: " لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية ".

3. أهداف نظام الحماية الاجتماعية

تعتبر الحماية الاجتماعية رافداً للتنمية وآلية للمحافظة على الموارد البشرية، ولتكريس قيم التضامن والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال وتحسين مستوى عيش الأفراد والأسر ودعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويمكن تلخيص أهداف الحماية الاجتماعية فيما يلي:

1. حماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية: تهدف الحماية الاجتماعية إلى حماية كل أفراد المجتمع و تأمينهم ضد بعض الأخطار مثل: المرض، الموت، البطالة، حوادث العمل.
2. المساهمة في إعادة توزيع الدخل الوطني: من خلال إعادة توزيع الدخل أي الاقتطاع من دخل الفئة العاملة وتوزيعها على الفئة غير القادرة على العمل. مثل فئة المتقاعدين، أو العاجزين.
3. مساعدة وتحفيز التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد.
4. تضمن تمتع الناس بالأمن الاجتماعي والاقتصادي الأساسي الذي يمكنهم من تنمية إمكاناتهم البشرية: في العمل، وضمن أسرهم، وفي المجتمع عموماً.
5. تخفيف المخاطر الاجتماعية وتوسيع الفرص أمام الفقراء والمعرضين للخطر.
6. تعتبر الحماية الاجتماعية أحد الركائز الأساسية لتكريس مبدأ التلازم بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية.

المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش الكريم نتيجة الظروف الخارجة عن إرادته ".
المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: "تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمين الإجباري".

المواد 10. 11 و 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية

التوصية 67 لسنة 1944 حول المقاييس العامة التي تهم ضمان أسباب العيش

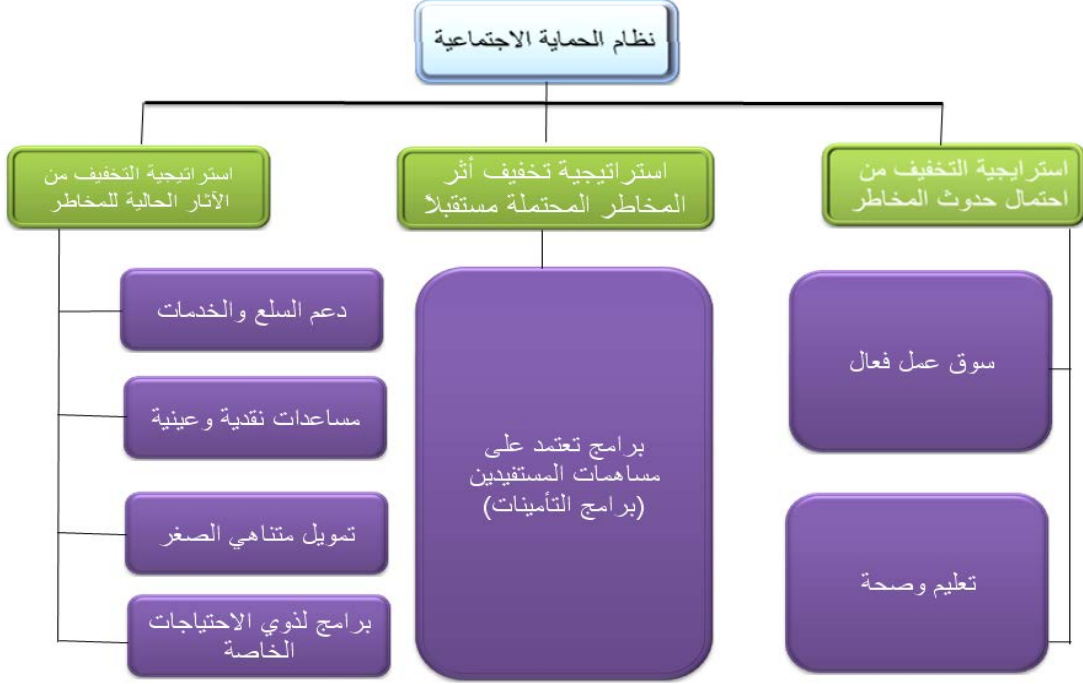
الاتفاقية 102 لسنة 1952 حول المقياس الأدنى للضمان الاجتماعي.

الاتفاقية 118 لسنة 1962 حول المساواة بين عمال البلد والأجانب في مجال الضمان الاجتماعي

الاتفاقية 157 لسنة 1982 حول إقرار نظام دولي للحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي.

4. تصنيف برامج الحماية الاجتماعية:

انطلاقاً من التحليل السابق يمكن تلخيص هذه البرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية كما هو موضح في الجدول التالي:



المخطط رقم 1: شبكة الحماية الاجتماعية بمكوناتها المختلفة

- ❖ برامج توجه لمنع وقوع الخطر من خلال برامج تستثمر في رأس المال البشري عبر تعزيز برامج التعليم والرعاية الصحية.
- ❖ برامج التأمينات الاجتماعية والبرامج التي تعتمد على مساهمة الأفراد والتي تهدف لتخفيف آثار الخطر المحتمل على الأسر والأفراد.
- ❖ برامج توجه للتعامل مع مشكلات الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر (الفئات الهشة - ذوي الاحتياجات الخاصة).

ثانياً: خصائص برامج الرعاية الاجتماعية في سلطنة عُمان

تعد سلطنة عُمان من الدول التي لازالت الحكومة فيها تتكفل بتوفير الحماية الاجتماعية والأمان الاجتماعي للمواطنين تخطيطاً وتنفيذاً. فعلى مستوى السياسات تتولى الدولة وضع سياسات الأجور والتشغيل وغيرها من سياسات وبرامج الإنفاق العام الاجتماعي. وعلى مستوى البرامج والخدمات تنفذ الدولة برامج الدعم السلعي والخدمات العامة وبرامج الرعاية الصحية وتوفير التعليم وجزاً كبيراً من برامج التأهيل والتدريب للباحثين عن عمل. إلى جانب ذلك تشرف الدولة بشكل تام على أنظمة الضمان الاجتماعي والمساهمة في دعم أنظمة التأمينات الاجتماعية. وقد شهدت السلطنة تطوراً في سياسات الرعاية الاجتماعية وازداد التطور الذي شهدته هذه السياسات دولياً. اعتمدت الدولة على نظام مؤسساتي يخدم فئات وشرائح المجتمع العُماني تتحمل الدولة فيه المسؤولية وتقوم بالتزاماتها بشكل فعال في سبيل تحسين حياة المواطن العُماني.

1. مكونات نظام الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان

- نظام التأمينات الاجتماعية والذي يغطي نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الخاص.
- نظام صناديق التقاعد الحكومية الذي يستفيد منه موظفو الخدمة المدنية والقوات المسلحة غيرهم من العاملين في الحكومة.
- برامج مكافحة الفقر وهي:
 - نظام الضمان الاجتماعي والتي تكفل للأسر والأفراد المحتاجين معاشاً شهرياً يساعدهم على تلبية الاحتياجات الأساسية. وهذه الأسر موضوع دراستنا.
 - مشاريع توليد الدخل التي يديرها صندوق الرفد.
 - برامج الدعم المالي التي تقدمها وزارة الزراعة للصيادين والمزارعين وللمرأة الريفية في مجال الإنتاج الحيواني والسمكي والحرفي.
- برنامج المساكن الاجتماعية والتي توفرها الدولة للمواطنين من ذوي الدخل المحدود وأسر الضمان الاجتماعي من خلال مشاريع الوحدات السكنية وبرنامج المساعدات السكنية والقروض

السكنية. كما تقدم الدولة بعض البرامج الأخرى للمساعدة الإسكانية تتمثل في مساعدات لترميم وتحسين المساكن القديمة وتقديم قروض ميسرة لبناء أو شراء مسكن جديد أو توسيع مسكن قائم. كما تشمل تخصيص أراضي سكنية للمواطنين عموماً ولأسر الضمان الاجتماعي على وجه الخصوص.

- برامج الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) من خلال مراكز الوفاء ومراكز رعاية وتأهيل المعاقين.
- مساعدات الإغاثة والمساعدات الطارئة التي تأتي في حال يتعرض المواطن للضرر سواء عن الحرائق أو الأمطار أو السيول أو العواصف والرياح والأنواء المناخية الأخرى.
- الخدمات المقدمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دعم السلع والمواد الغذائية والنفط والكهرباء والمياه والمجاري.....الخ
- تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأدوار نشطة في مجال الرعاية الاجتماعية.

2. ميزات برامج الرعاية الاجتماعية في سلطنة عُمان

هناك العديد من البرامج المتنوعة لعملية الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان يمكن تلخيص أهم صفاتها على الشكل التالي:

1. شمولها لتغطي المواطنين كافة داخل السلطنة وخارجها.
2. خدمات الرعاية الاجتماعية أغلبها تقوم بها الحكومة.
3. استطاعت السلطنة أن تقدم خدمات اجتماعية لا تعتمد على الحاجات الأساسية للمواطنين فحسب، وإنما تعدها استجابة للتطلعات المتزايدة للسكان. وقد انعكس ذلك في أطوار النمو في الخدمات الأساسية مثل ارتفاع عدد المدارس والمستشفيات، إضافة إلى إصدار قوانين الرعاية الاجتماعية وتشريعاتها.
4. إن المتتبع لتاريخ الرعاية الاجتماعية في سلطنة عُمان يلاحظ أن مفهوم الرعاية الاجتماعية قد بدأ ينتقل من المفهوم التقليدي الذي يقتصر على تقديم المساعدات العينية والمادية والعلاجية لبعض الفئات، إلى الأخذ بالأساليب الوقائية والتنموية إلى جانب الأسلوب العلاجي.
5. تستند الرعاية الاجتماعية إلى قوانين ولوائح ملزمة وإلى عادات المجتمع وأعرافه.

6. حققت السلطنة تقدماً ملموساً في جميع مجالات التنمية البشرية ولاسيما في مؤشرات بناء رأس المال البشري، من صحة وتعليم. والجدول التالي يبين التنمية البشرية في سلطنة عُمان والدول العربية والدول ذات المستوى المرتفع من التنمية البشرية. نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن السلطنة أفضل من المستوى السائد في الدول العربية ككل، فدليل التنمية في سلطنة عُمان يزيد بأكثر من 16 نقطة عن الدليل المناظر للدول العربية ككل. وفيما يتعلق بمقارنة السلطنة مع وضعها في الدول ذات المستوى المرتفع من التنمية البشرية نجد أنها بوضع أفضل من هذه الدول فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي. ومازالت الفرصة متاحة لتحسين موقع السلطنة في مؤشر التنمية البشرية نتيجة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي حيث تحتل المرتبة 33 في مجال الدخل على مستوى العالم.

جدول (1): مقارنة بين مؤشرات التنمية البشرية في عُمان مع الدول العربية والدول ذات الدخل المرتفع

دليل التنمية البشرية	قيمة الدليل			نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع	متوسط عدد سنوات الدراسة للبالغين	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	
	الدخل	التعليم	العمر المتوقع					
0.733	0.769	0.625	0.818	24195	12.82	7.48	71.70	العُمانيين
0.755	0.778	0.652	0.848	25652	12.95	8.07	73.59	جملة السكان
0.588				7861	10.8	5.7	69.1	الدول العربية
0.717					13.8	3.8	72.6	الدول ذات المستوى المرتفع من التنمية البشرية

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2012/عُمان، ص38

3. الرعاية الاجتماعية وفقا للتشريعات والقوانين

تستمد برامج الرعاية الاجتماعية شرعيتها المجتمعية من خلال التشريعات والقوانين التي تحميها. وقد عملت الحكومة على إصدار عدد من القوانين المنظمة لها. ويمكن ذكر بعضها على الشكل التالي:

النظام الأساسي للدولة:

يعتبر النظام الأساسي للدولة هو الضامن الأساسي ومن أجل ذلك نص النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (96/101) في المادة (12) على المبادئ الاجتماعية:

- العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العُمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة.
- التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين وتعزيز الوحدة الوطنية واجب. وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية.
- الأسرة أساس المجتمع وينظم القانون وسائل حمايتها والحفاظ على كيانها الشرعي وتقوية أواصرها وقيمها ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.
- تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفقا لنظام الضمان الاجتماعي وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة.
- تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وتسعى لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن وتشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج الخاصة بإشراف من الدولة ووفقا للقواعد التي يحددها القانون كما تعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها.
- تسن الدولة القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما، ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل اجباري على أي أحد إلا بمقتضى القانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل.
- الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة وخدمة المجتمع، والمواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقررها القانون.

قانون الضمان الاجتماعي رقم 87/84

يعتبر هذا القانون من أهم قوانين الرعاية الاجتماعية لشموله أهم فئات الرعاية الاجتماعية ومجالاتها. كما أنه شكل حماية مادية وأدبية للفئات الضعيفة في المجتمع، وقد حددت المادة (2) المستحقين لمعاش الضمان الاجتماعي (الأيتام، والأرامل، والمطلقات، والبنات غير المتزوجات، والعاجزون، ومن بلغ سن الشيخوخة، والمهجورات، وأسر السجناء، وفئة خاصة)

قانون الطفل رقم 22/2014

يعتبر صدور المرسوم السلطاني بقانون الطفل تنويح لجهود السلطنة في مجال الطفولة حيث أن الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية أصبحت تتضاهى مثيلاتها في الدول المتقدمة حسب المعايير الدولية وقد شملت مختلف الفئات والمحافظات في السلطنة، وحصلت السلطنة على إشادات دولية على التقدم المحرز في هذا المجال. كما أن السلطنة قد صادقت على الاتفاقية الدولية للطفولة بموجب المرسوم السلطاني رقم 96/54.

قانون مساءلة الأحداث رقم 30/2008

صدر هذا القانون بهدف رعاية الطفل بسبب اقترافه لجرم يعاقب عليه القانون بعد تفريط الأسرة في رعاية وإصلاح طفلها؛ وليكون بعيداً عن السجن وإيداعه بعد المحاكمة في دار التوجيه أو الإصلاح للأحداث الجانحين، وهذا يأتي كخطوة لاحقة بعد عدم تمكن المراقب الاجتماعي من معالجة الأمر مع الأسرة، بغرض التوفيق والإصلاح. وهذا الحرص منبعه ضمان طفولة آمنة ومستقرة له؛ ليكون مواطناً نافعا لنفسه ومجتمعه.

قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم 63/2008

يأتي هذا القانون ضمن التشريعات والقوانين الدولية والإقليمية التي أكدت أهمية النظر إلى الإنسان المعوق، ضمن معيار الإنسان العادي من حيث الحقوق والواجبات ومن حيث ضرورة إتاحة الفرص كافة له، للاستفادة من البرامج والخدمات التربوية، والتعليمية شأنه شأن الإنسان العادي.

كما صادقت السلطنة على الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم 121/2008؛ وذلك ضماناً لحصول المواطن المعوق على كافة حقوقه بموجب المواثيق الدولية، وأن يكون التعامل مع المعاقين بالتساوي أيّاً كانت إعاقته.

الفصل الثالث

تطور خدمات الرعاية الاجتماعية في سلطنة عُمان

أولاً : تطور الخدمات التي تقدمها الوزارة خلال الفترة 1973-2013

ثانياً : دور مؤسسات المجتمع المدني في الرعاية الاجتماعية

ثالثاً : دور القطاع الخاص في الرعاية الاجتماعية

مقدمة

تقوم الوزارة منذ نشأتها في عام 1972 بدور مهم في عملية التنمية في السلطنة وعلى اختلاف المراحل التي مرت بها من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب وأخيراً إلى شكلها الحالي حيث تم تعديل اسمها إلى وزارة التنمية الاجتماعية عام 2001. تؤدي وزارة التنمية الاجتماعية المهام المناط بها وتأخذ على عاتقها النهوض بالعمل الاجتماعي وبناء الأسرة وتحسين نوعية الحياة لأفرادها وتمكين ودمج جميع أفراد المجتمع في عملية التنمية المستدامة في السلطنة. تطور عمل الوزارة بشكل واضح خلال الفترة السابقة فكثرت المشاريع التنموية لتلبي الحاجات المتزايدة للتزايد السكاني والتحديات المتمثلة في تزايد حالات الإعاقة والمسنين من جهة وترتقي بنوعية الخدمات المقدمة لأنها تعمل وفق مفهوم الحماية الاجتماعية كأولوية وطنية وان الخدمات الاجتماعية يجب أن تقدم وفق مفهوم الحقوق وليس الحاجات من جهة أخرى. كما تساعد الوزارة في هذه المهمة مؤسسات المجتمع المدني بكافة أنواعها بالإضافة إلى القطاع الخاص من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية. لذلك سوف نقسم هذا الفصل إلى ما يلي:

1- تطور الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة

2- دور مؤسسات المجتمع المدني في الرعاية الاجتماعية

3- دور القطاع الخاص في الرعاية الاجتماعية

أولاً : تطور الخدمات التي تقدمها الوزارة

إن الارتقاء بمستوى حياة المواطن العُماني وتلبية احتياجاته الإنسانية يمثل أحد الركائز الأساسية لمسيرة التنمية الشاملة والمستدامة بالسلطنة وذلك إيماناً من القيادة الحكيمة بأن الإنسان هو محور التنمية وصانعها. ومن أجل الإسهام في تحقيق هذا الهدف اعتمدت الوزارة العديد من السياسات والخدمات والبرامج والمشاريع الانمائية.

1. تطور خدمات الرعاية الاجتماعية

ويقصد بها مجموعة البرامج والخدمات المختلفة التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للفئات والحالات المحتاجة للرعاية والمساعدة بهدف توفير سبل الحياة الكريمة لهم. وتشمل هذه البرامج مساعدات الضمان الاجتماعي بالإضافة الى مجموعة المنح والمساعدات.

أ. الضمان الاجتماعي:

يعتبر الضمان الاجتماعي هو أحد مكونات شبكة الأمان الاجتماعي بالسلطنة، ينظمه قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 84/87 وتعديلاته والذي بموجبه يتم صرف معاشات شهرية لفئات محددة لا يتوفر لديها الدخل الكافي للمعيشة، ولا يوجد لها المعيل الملزم القادر على النفقة وهذه الفئات هي (الشيخوخة أو كبار السن، العجز، الأرامل، الأيتام، المطلقات، المهجورات، البنات غير متزوجات، أسر السجناء، الفئات الخاصة)⁶. تبلورت فلسفته في تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

1. تقديم الرعاية الاجتماعية الشاملة للمواطنين كافة من خلال تحقيق مستوى ثابت من الدخل يفي بمطالب الحياة الأساسية وسد حاجة الفقراء للعيش في مستوى إنساني لائق.
2. محاولة القضاء على الفقر والعوز والحرمان، وتوفير الأمن الاقتصادي لجميع الأفراد بكافة الفئات الاجتماعية المحتاجة وليس لفئة معينة منهم.
3. تحقيق تكامل خدمات الضمان الاجتماعي بأهدافه الإنسانية والوقائية، وتوافقها مع احتياجات وعادات وثقافة الأفراد الذين تخدمهم قوانين الضمان أو الأمن الاجتماعي.

⁶ للاطلاع على تعريف هذه الفئات يمكن مراجعة مفاهيم ومصطلحات البحث في القسم الأول

4. تحقيق التكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع كافة، وتقديم مساعدات الضمان الاجتماعي بوصفه حقاً مشروعاً يقره القانون لكل الفئات المحتاجة من أبناء المجتمع، وليس فقط مئة من أحد.

تطور قانون الضمان الاجتماعي

لقد مر قانون الضمان الاجتماعي بمراحل عدة هي :

1. صدور أوامر سامية بتاريخ 2011/2/28م بتجميد قاعدة الإلزام للحالات جارية الصرف في 2011/2/28م الصادرة بالقرار الوزاري رقم 8 / 2008 م والذي تم تنفيذه اعتباراً من 2011/3/1م.
2. صدور الأوامر السامية بزيادة معاشات الضمان الاجتماعي بنسبة 100% ومضاعفة المعاش لعيدي الفطر والأضحى والذي نفذ اعتباراً من 2011/4/1م.
3. صدور الأوامر السامية برفع مبلغ المساعدة لتأدية فريضة الحج لأفراد أسر الضمان الاجتماعي من (800) ريالاً عُمانياً إلى (1000) ريالاً عُمانياً، ومضاعفة العدد من 200 فرد إلى 400 فرد والذي نفذ من العام 1433هـ والموافق في 2013م.

جدول رقم (2): الزيادة التدريجية على معاشات الضمان الاجتماعي حسب السنوات

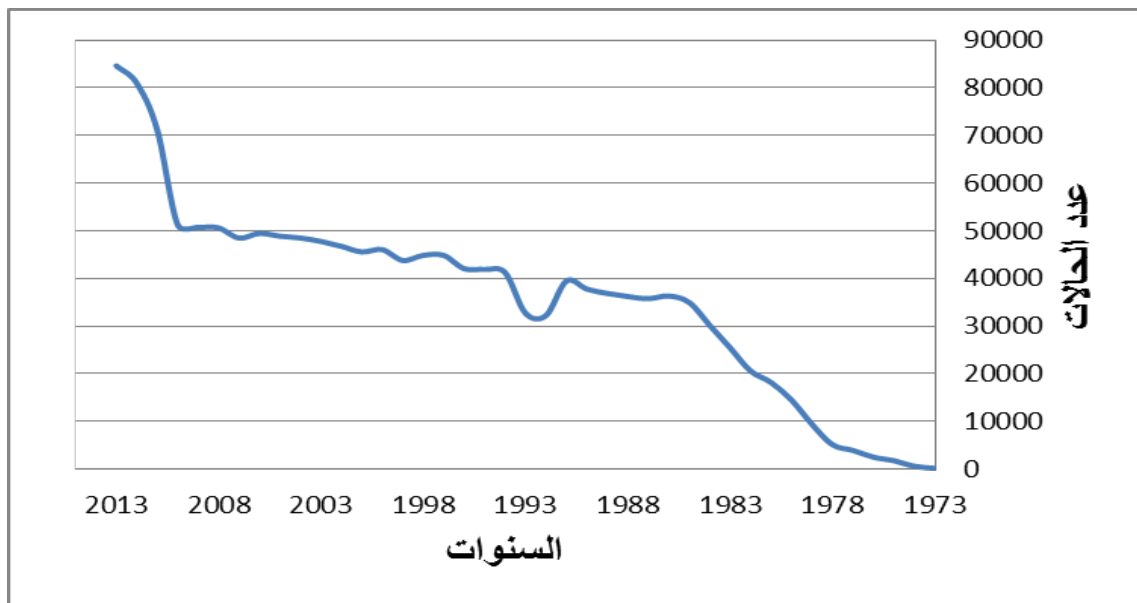
الحد الأعلى للمعاش بالريال العُماني	الحد الأدنى للمعاش بالريال العُماني	الأعوام
30	-	1973 - 1977
35	10	1977 - 1980
45	20	1980 - 1988
60	25	1988 - 1990
80	30	1999 - 2005
107	33	2005 - 2007
120	36	2008/1/1
132	40	2008/2/1
264	80	2011/11/1

المصدر: الأوامر السامية في هذا المجال

وحسب الجدول رقم (2) يتضح بأن معاشات الضمان الاجتماعي قد مرت بمراحل من الزيادة فخلال بداية النهضة المباركة (1973-1977) الحقبة الأولى كان الحد الأعلى للمعاش 30 ريالاً، حيث كانت متطلبات الحياة بسيطة والمتوسط العام للأسعار كان منخفضاً، أما في وقتنا الحاضر فإن متطلبات الحياة قد اختلفت وأصبحت الأسعار مرتفعة والحاجات متزايدة مما حدا بالحكومة إلى زيادة معاشات الضمان الاجتماعي حيث أصبح الحد الأدنى للمعاش 80 ريالاً والحد الأعلى 264 ريالاً.

وقد تطورت عدد حالات الضمان الاجتماعي بشكل كبير خلال الفترة الماضية فلم يكن يتجاوز عدد الحالات 131 حالة في 1973 بينما وصل إلى أكثر من 35000 حالة في عام 1985 وصولاً إلى حوالي 84000 حالة في العام المنصرم. والشكل البياني رقم (1) يبين تطور هذه الحالات.

الشكل (1): تطور عدد حالات الضمان خلال الفترة 1973-2013



المصدر: التقارير السنوية- وزارة التنمية الاجتماعية

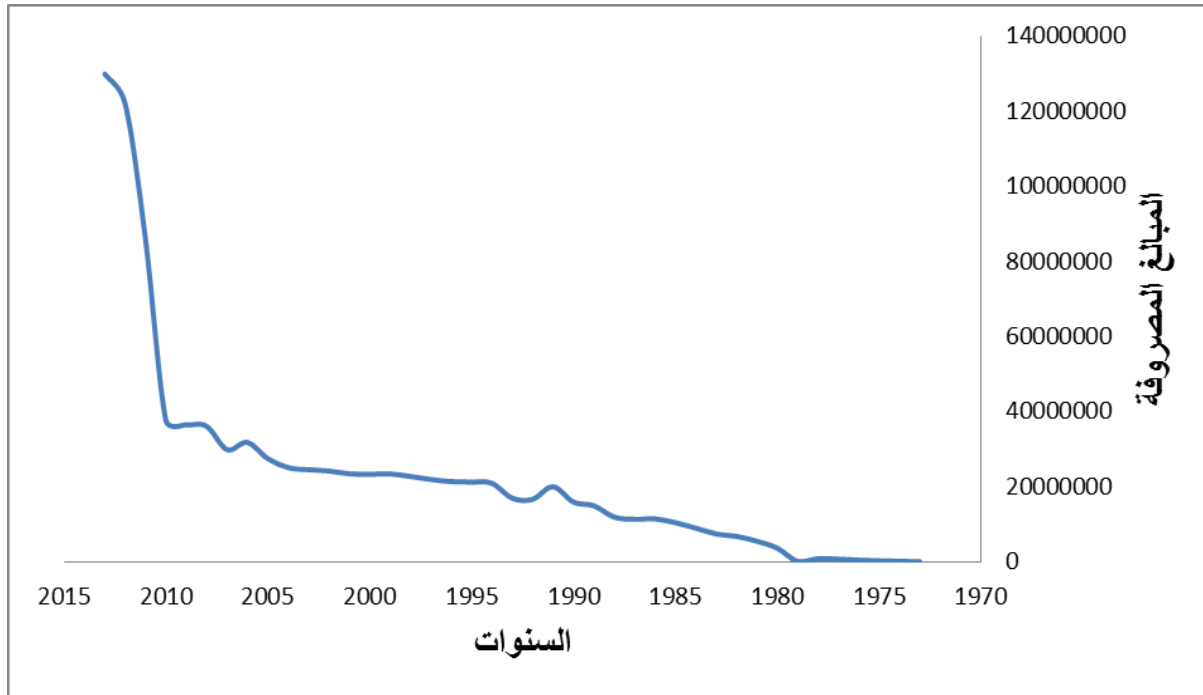
من خلال دراسة تطور حالات الضمان وعلى فرض بأن العلاقة خطية (أي استمرار الظروف السابقة سوف و بنفس الوتيرة) نجد بأننا يمكن تمثيل العلاقة الخطية على الشكل التالي⁷:

$$Y = 2944 + 1582X$$

وبجودة تمثيل (R^2) تصل إلى 87%. أي أن عدد الحالات متزايدة وبمعدل تزايد وسطي حوالي 1500 حالة سنوية. ولو فرضنا استمرت نفس الظروف الحالية وبدون زيادات غير متوقعة كما حدث في عام 2011 فان العدد المتوقع لهذه الحالات في عام 2040 سوف يكون حوالي 115 ألف حالة ضمان.

أما فيما يتعلق بالمبالغ المصروفة فقد تطورت بشكل واضح، كما هو موضح في الشكل (2)، من حوالي 23000 ريال في عام 1973 الى أكثر من 130 مليون ريال عُمانى في عام 2013.

الشكل (2): تطور مبالغ الضمان المصروفة خلال الفترة 1073-2013



المصدر: التقارير السنوية لعدة سنوات - وزارة التنمية الاجتماعية

⁷ تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS النسخة 21 والبيانات خلال الفترة الزمنية 1973-2013

من خلال دراسة تطور المبالغ المصروفة على الضمان نجد بأنه لا يمكن تمثيل تطور المبالغ المصروفة وفق العلاقة الخطية وذلك نتيجة التعديل الأخير الذي تم على زيادة معاش الضمان وقاعدة الالتزام.

من خلال دراسة النماذج الإحصائية يمكن القول بأن أفضل معادلة هي معادلة القوة وهي التي تتميز بالتطور البطيء في البداية ثم تتطور بشكل سريع وهذا ما حدث في المبالغ المصروفة بعد 2011. ولكن لا يمكن الاعتماد على هذه المعادلات في التنبؤ لأنها تحتاج إلى دراسة أكثر عمقاً وإدخال كل المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة وعدم الاكتفاء بعنصر الزمن.

توزيع حالات الضمان الاجتماعي حسب الفئات

كما تم الإشارة سابقاً، يشمل قانون الضمان تسع فئات تختلف بعدد الحالات في كل فئة. يمكن عرض هذه الفئات كما هي موضحة في الجدول (3).

جدول رقم (3) الفئات المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي خلال عام 2013م

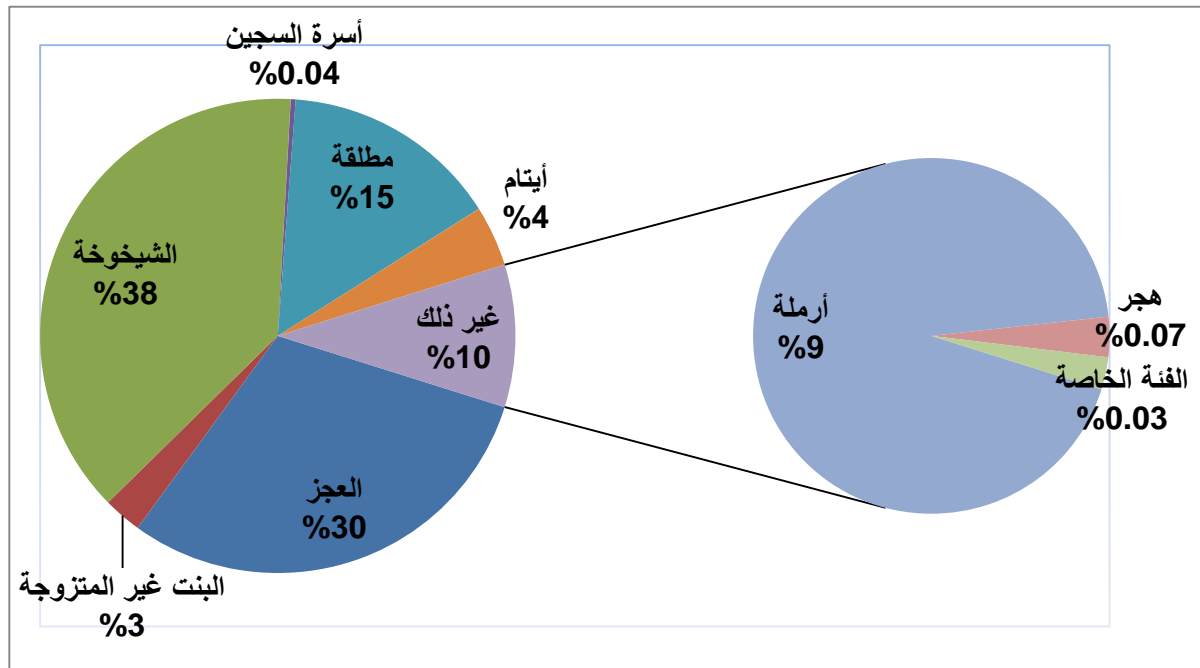
م	الفئة	حالات الضمان	النسبة المئوية من إجمالي حالات الضمان	المبالغ المصروفة	النسبة المئوية من إجمالي المبالغ المصروفة
1	الشيخوخة	32356	%38.2	52354255	%40.4
2	العجزة	25529	%30.2	40064899	%31
3	المطلقات	12539	%15	14276368	%11
4	الأيتام	3491	%4.1	5760928	%4.4
5	الأرامل	7674	%9	13062828	%10
6	بنات غير متزوجات	2219	%2.6	2662617	%2
7	فئة خاصة	241	%0.2	476383	%0.3
8	أسر السجناء	282	%0.3	611908	%0.5
9	المهجورات	300	%0.4	583221	%0.4
	الإجمالي	84631	%100	129853407	%100

المصدر: التقرير السنوي 2013 وزارة التنمية الاجتماعية

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن فئة الشيخوخة هي أكبر الفئات المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي لعام 2013 حيث تبلغ أكثر من ثلث الحالات وتستلم أكثر من 40% من

إجمالي المبالغ المصروف. تشكل فئة الشيخوخة مع فئة العجزة أكثر من 70% من عدد الحالات وكذلك في حال المبالغ المصروفة.

الشكل (3): توزيع حالات الضمان الاجتماعي حسب الفئات التسع



المصدر : التقرير السنوي 2013

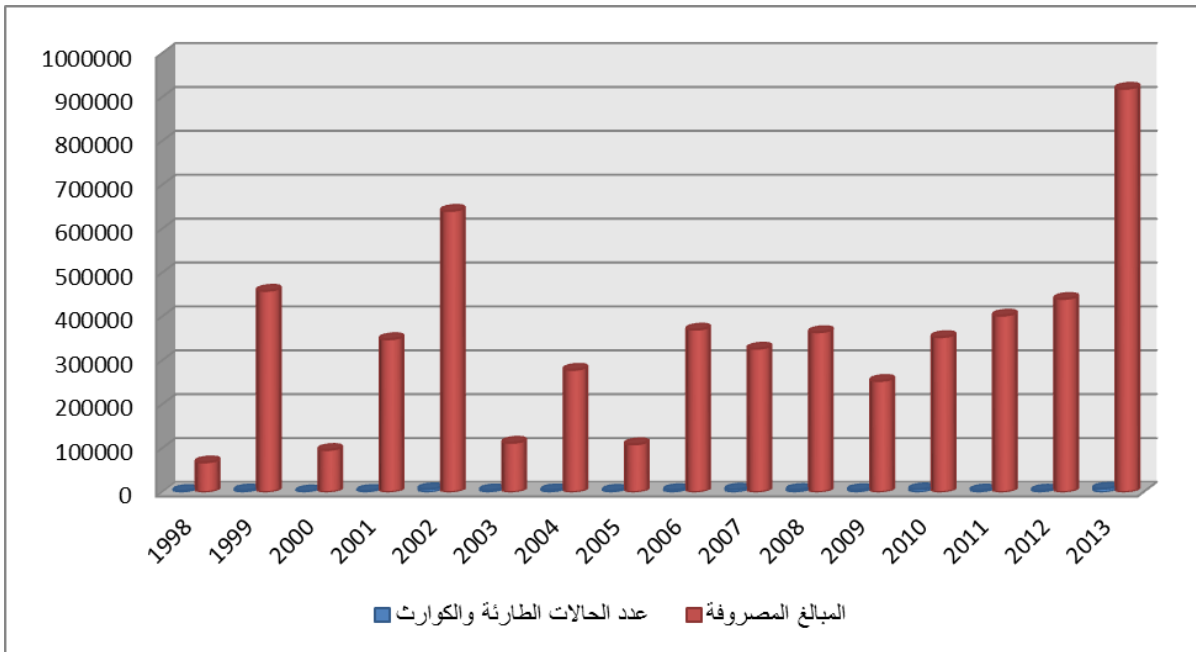
ب- مساعدات الإغاثة (الكوارث - الطوارئ)

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية بعض المساعدات العاجلة والإغاثية للمتضررين في حال تعرضت بعض محافظات السلطنة إلى عوامل وأنواء مناخية غير عادية مثل العواصف والأمطار وغيرها. حيث يتم تقييم الأضرار المادية في موقع الحدث والتي تصنف على أنها كوارث سواء كانت جماعية أو فردية وذلك حسب حجم ونوع الضرر. بلغ عدد الحالات التي قدم لها مساعدات الإغاثة خلال عام 2013م (1.569) حالة صرف لها مبلغ (398.359)، بالإضافة إلى المساعدات العينية المختلفة. كما تقدم مساعدات طارئة وهي تقدم للحالات التي تتعرض لظروف اجتماعية ومعيشية غير متوقعة والتي من شأنها إلحاق ضرر بها وليس بمقدور هذه الحالات مواجهتها، لذا فإن الوزارة تقوم بتقديم مساعدات طارئة لها، فخلال عام

2013م تم صرف مساعدات طارئة لـ (2830) حالة بمبلغ وقدره (179895) ريالاً عُمانياً. وكوارث 3221 حالة بمبلغ 340851 ريال عُمانياً.

ولدراسة تطور هذه المساعدات خلال الفترة 1998-2013 نلاحظ كما هو موضح بالشكل رقم (4) بأن هذه المساعدات ليست مستقرة وهي مرتبطة بالأنواء المناخية وتختلف من سنة إلى أخرى. ولكن بغض النظر عن الأنواء المناخية الاستثنائية نجد بأن هذه المساعدات تزداد بشكل عام.

الشكل (4): تطور عدد ومبالغ المساعدات الطارئة والكوارث خلال الفترة 1998-2013



المصدر: التقارير السنوية لعدة أعوام

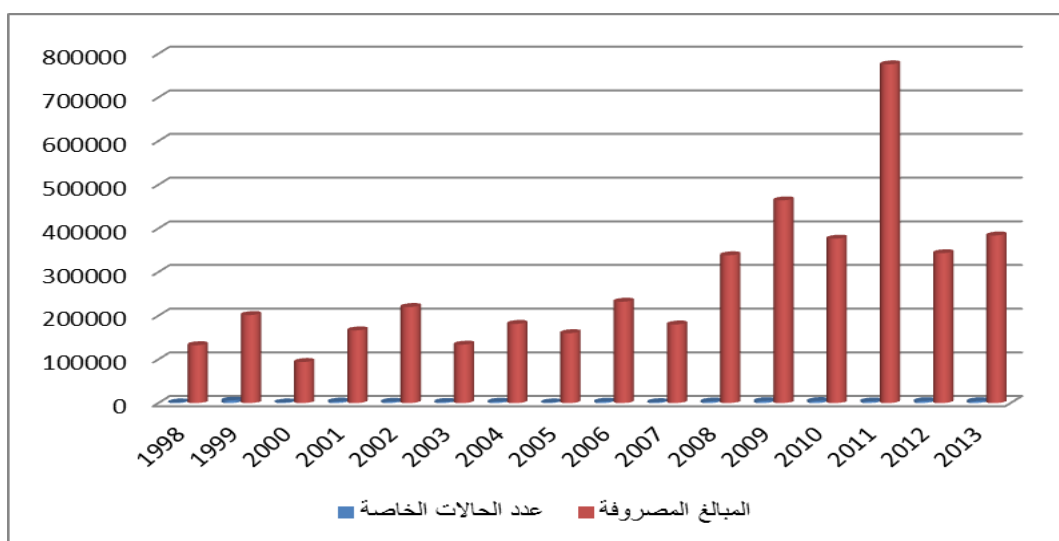
ج- المساعدات الخاصة:

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية إضافة إلى المساعدات السابقة مساعدات خاصة. وهي المساعدات التي تقدم للمواطنين من أبناء أسر الضمان الاجتماعي ومن في حكمهم كدعم ومساعدة لهذه الحالات وتتمثل في توصيل التيار الكهربائي والمياه، ومساعدة الحالات المرضية من أبناء أسر الضمان والمصابين بمرض الفشل الكلوي وغيرها من الأمراض، وذلك بهدف الانتقال إلى المستشفيات لتلقي العلاج، فخلال عام 2013م تم صرف مساعدات لتوصيل التيار الكهربائي

والمياه لـ (1481) حالة بمبلغ 207627 ريالاً عُمانياً، و (2534) حالة للمصابين بالفشل الكلوي بمبلغ (170401) ريالاً عُمانياً.

من خلال ما يظهره الشكل البياني لتطور هذه المساعدات الخاصة نجد ازدياد عدد الحالات من 1551 حالة والمبالغ المصروفة لها 132603 ريال عماني في عام 1998 إلى 4287 حالة و مبلغ 383925 ريال عماني في عام 2013.

الشكل (5): تطور عدد المساعدات الخاصة والمبالغ المصروفة لها خلال الفترة 1998-2013



المصدر: التقارير السنوية لعدة أعوام

د- منحة الحج لأسر الضمان الاجتماعي :

من ضمن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة لأفراد أسر الضمان الاجتماعي، هو تقديم منحة لكل فرد يريد أن يؤدي فريضة الحج وهي عبارة عن مبلغ وقدره (1000) ريالاً عُمانياً وبعده لا يتجاوز (400) شخص سنوياً.

في البداية كانت المنحة تصرف لـ 200 شخص وبمقدار 800 ريال. وكانت نسبة الذكور المستفيدين من هذه المنحة يزيد على الإناث، ففي العام 2006 و2007 كانت النسبة تثلث للذكور مقابل ثلث للإناث.

أما خلال السنوات الماضية فتضاعف عدد المستفيدين وأصبح النصيب الأكبر للإناث.

الجدول رقم (4) يوضح توزيع الحجاج المنتفعين من منحة الحج المخصصة لأسر الضمان الاجتماعي حسب المحافظات لعام 2013م حيث نلاحظ أن أكبر نسبة هي من نصيب الإناث.

جدول رقم (4) : توزيع الأشخاص المستفيدين من منحة الحج لحالات الضمان الاجتماعي حسب المحافظات

المحافظة الجنس	مسقط	شمال الباطنة	جنوب الباطنة	شمال الشرقية	جنوب الشرقية	الداخلية	البريمي	الظاهرة	ظفار	مسندم	الوسطى	المجموع
ذكور	5	47	15	10	33	8	6	10	8	4	0	146
إناث	20	65	22	31	17	38	7	25	20	3	4	252
الإجمالي	25	112	37	41	50	46	13	35	28	7	4	398

المصدر: التقرير السنوي 2013

هـ - صيانة وترميم منازل أسر الضمان الاجتماعي

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الاسكان خدمات صيانة وترميم لأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي ومن في حكمهم والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وذوي الدخل المحدود. خلال عام 2013م تم صيانة وترميم وعمل إضافات لعدد (162) منزل لهذه الحالات بتكلفة مالية قدرها (1.097.626) ريال (مليون وسبعة وتسعون ألفاً وستمائة وستة وعشرون ريالاً). موضحة في الجدول التالي رقم (5).

جدول رقم (5) : عدد المنازل والمبالغ المصروفة خلال عام 2013 م حسب المحافظات

المحافظة	عدد المنازل التي تم صيانتها	التكلفة
مسقط	22	160.407
الظاهرة	16	84.712
البريمي	5	35.263
الداخلية	45	321.415
الوسطى	2	13.415
جنوب الباطنة	13	97.841
شمال الباطنة	10	66.960
جنوب الشرقية	4	38.993
شمال الشرقية	4	31.990
ظفار	1	4.800
مسندم	31	241.776
الإجمالي	162	1.097.572

المصدر: التقرير السنوي 2013

و- مشروعات موارد الرزق :

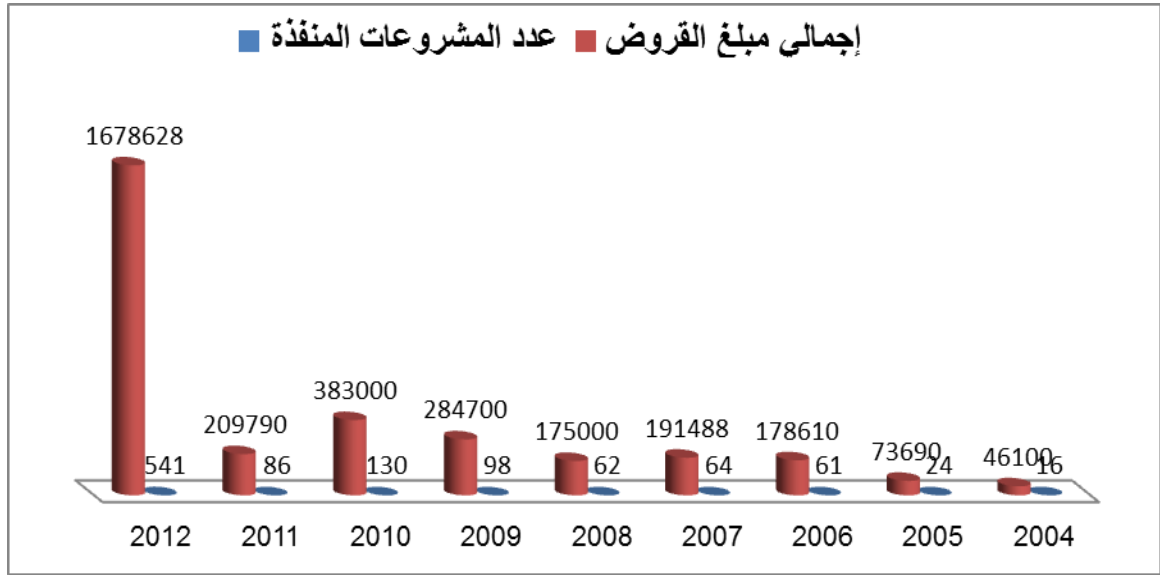
تهدف مشروعات موارد الرزق إلى تمكين أسر الضمان الاجتماعي من تأسيس مشاريع خاصة بهم تمكنهم من الاستقلال وعدم الاعتماد على معاش الضمان الاجتماعي. ويلاحظ من خلال الإحصائيات أن مشروعات موارد الرزق يغلب عليها النجاح إلى حد الرضا قياساً إلى العوائق والعقبات التي تواجه المستفيدين قبل وأثناء تنفيذ المشروعات مثل ارتفاع الإيجار وأسعار السلع والمشاريع المنافسة من قبل العمالة الوافدة.

ويأتي إنشاء صندوق الرشد الذي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم 2013/6م والذي بدأ العمل بداية العام 2014م ليضع آفاقاً جديدة أمام أسر الضمان الاجتماعي الراغبة في تحسين أوضاعها الاقتصادية والمعيشية وذلك بعد أن تقرر تمويل مشروعات موارد الرزق من قبل الصندوق.

ويهدف صندوق الرشد إلى تمويل ودعم وتشجيع مشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم القروض الميسرة للشباب المتفرغين لمشروعاتهم الخاصة وكذلك الراغبين في التفرغ لممارسة هذه المهنة من أبناء وأسر الضمان الاجتماعي أو الموظفين أو المواطنين، كما يقدم الصندوق المساعدة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراسة السوق والجدوى الاقتصادية وكيفية التعامل مع القوة التنافسية في السوق، وكذلك التوعية بأهمية العمل الحر وغيره.

ومن المؤمل أن تؤدي مشروعات صندوق الرشد إلى توفير فرص عمل للشباب والأسر وتعزيز المبادرات الإنتاجية والإبداعية للشباب والأفراد والأسر بفضل القطاع الاقتصادي الواعد في السلطنة. والشكل رقم (6) يوضح سير وتطور مشروعات موارد الرزق.

الشكل رقم (6): المشروعات المنفذة لموارد الرزق خلال الفترة من 2004 - 2012.



المصدر: التقرير السنوي 2013

يتضح من الجدول أن إجمالي المشروعات التي نفذت حتى 2012م بلغ إجماليها (541) مشروعاً صرف لها مبلغ وقدره (1678628) ريالاً عُمانياً، فبعد أن كانت خلال 2004 (16) مشروعاً أخذت ترتفع تدريجياً نظراً لأهميتها في تحسين دخل الأسر.

ز - المنح الدراسية لأبناء أسر الضمان

تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية بإلحاق عدد من أبناء أسر الضمان لعدد من البرامج التعليمية كما يتضح ذلك في الجدول رقم (6) حيث وصل أعداد طلبة الضمان الاجتماعي المقبولين في برامج المقاعد الحكومية والخاصة (بعثات ومنح) من العام الدراسي 2014/2013 ما يقارب من 3700 طالب وطالبة بينما لم يتجاوز العدد 1350 طالباً في عام 2009. نجد أن العدد تضاعف حوالي 3 مرات خلال خمس سنوات.

الجدول (6) : أعداد طلبية الضمان الاجتماعي الجدد المقبولين في برامج المقاعد الحكومية والخاصة " بعثات ومنح"
حسب النوع الاجتماعي :

المجموع العام			خاصة " بعثات ومنح "						حكومية			المقبولين
			خارجية			داخلية						
م	أ	ذ	م	أ	ذ	م	أ	ذ	م	أ	ذ	
1332	707	625	0	0	0	1332	707	625	0	0	0	2010/2009
1701	1029	672	0	0	0	1701	1029	672	0	0	0	2011/2010
1815	957	858	3	3	0	1483	799	684	329	155	174	2012/2011
3191	1863	1329	59	24	35	1825	1232	593	1308	607	701	2013/2012
3691	2335	1356	68	28	40	2288	1730	558	1326	577	758	2014/2013

المصدر: التقارير الاحصائية السنوية للقبول الموحد والتقارير السنوية.

2. الخدمات الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة

تعتبر الإعاقة من الموضوعات التي أثارت ولا تزال تثير اهتمام الباحثين في شتى التخصصات العلمية مثل الأطباء وعلماء الاجتماع وعلماء التربية وكذلك المشتغلين بعلم الوراثة وعلم النفس. وقد أكد هؤلاء الباحثون أن العناية بالأشخاص ذوي الإعاقة تمثل مؤشرات لحضارات الأمم، لذا فإن رعاية هذه القطاعات يعد مبدأً إنسانياً وحضارياً لأهمية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.

إن ارتفاع معدلات الإعاقة بشكل ملفت للنظر، يؤكد خطورة هذه المشكلة، حيث إن الهيئات والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة تؤكد بأن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم قد بلغت 10% حيث إن هناك 650 مليوناً يعانون من الإعاقة منهم 80% يعيشون في البلدان النامية.

أما في سلطنة عُمان ووفق نتائج التعداد العام للسكان الذي أجري خلال عام 2010م وكما يوضح الجدول رقم (9) فقد بلغ إجمالي الأشخاص ذوي الإعاقة (62506) فرد، أي ما نسبته (3.2 %) من حجم السكان ويشكل الذكور من هذه الإعاقات (3.41 %) بينما تشكل الإناث (3 %).

وحسب الجدول رقم (7) يتضح أن محافظتي شمال وجنوب الباطنة تتركز فيهما أعلى نسبة للأشخاص ذوي الإعاقة بقدر 22411 فرد، ويشكلون نسبة 36% وقد يرجع السبب إلى الكثافة السكانية في هاتين المحافظتين إذ يبلغ عدد السكان 620.950 نسمة حسب التعداد العام للسكان لعام 2010م.

جدول رقم (7): التوزيع الجغرافي للأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى المحافظات بالسلطنة.

المحافظة	ذكر	أنثى	المجموع	النسبة %
محافظه مسقط	6079	5336	11415	18%
محافظه شمال وجنوب الباطنة	12243	10168	22411	36%
محافظه مسندم	739	599	1338	2%
محافظه الظاهرة	3118	2614	5732	9%
محافظه الداخلية	4328	3834	8162	13%
محافظه شمال وجنوب الشرقية	4311	3826	8137	13%
محافظه الوسطى	237	181	418	1%
محافظه ظفار	1923	1628	3551	6%
محافظه البريمي	809	533	1342	2%
المجموع	33787	28719	62506	100%

المصدر: التعداد العام للسكان لعام 2010

وانطلاقاً من دور الوزارة في تقديم خدمات رعاية خاصة لبعض الفئات الاجتماعية والتي تحتاج إلى الرعاية والتأهيل فإنها تقدم خدمات إلى لفئات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تعددت البرامج والأنشطة المقدمة لهذه الفئات، لكي تتمكن من الاعتماد على نفسها في تدبير شؤون حياتها دون الاعتماد على الآخرين. كما سعت الوزارة من خلال هذه البرامج إلى توفير البيئة المناسبة لتحقيق الدمج الاجتماعي وتقديم البرامج والخدمات اللازمة، لمساعدة هذه الفئة على التكيف مع وضعها الطبيعي وتحقيق طموحاتها أسوة بغيرها من فئات المجتمع. يتم رعاية هذه الفئة من خلال عدد من اللوائح والتشريعات.

أ- التشريعات والقوانين:

- قانون رعاية وتأهيل المعاقين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 63 /2008م.
- الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المصادق عليها بموجب المرسوم السلطاني رقم 121/2008م.
- اللائحة التنظيمية لإنشاء مراكز تأهيل المعاقين الصادرة بالقرار الوزاري رقم 124 /2008.
- لائحة تنظيم إصدار بطاقة معاق الصادرة بالقرار الوزاري رقم 94 /2008م.
- اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين الصادرة بالقرار الوزاري رقم 1 /2009م برئاسة الوزير وعضوية عدد من أصحاب السعادة وكلاء الوزارات المعنية وممثل عن القطاع الخاص وممثل عن مراكز تأهيل المعاقين وممثل عن الأشخاص المعاقين، وتباشر اللجنة اختصاصاتها المنصوص عليها في المادة رقم 14 من قانون رعاية وتأهيل المعاقين.
- اللجان الفرعية التخصصية المنبثقة من اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين و هي عبارة عن (8) لجان تشكلت بموجب قرارات وزارية ويرأسها أصحاب السعادة وكلاء الوزارات المختصة عدا لجنتي الخدمات الصحية والموارد المالية وهذه اللجان هي : لجنة التعليم، لجنة التأهيل والتدريب والتشغيل، لجنة النقل والاتصالات، لجنة الخدمات الصحية، لجنة البيئة الملائمة، لجنة الرياضة، اللجنة الإعلامية، لجنة الأمور المالية.
- تشكيل لجنة الرصد على المستوى الوطني لتعزيز وتفعيل تنفيذ الاتفاقية الدولية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب القرار الوزاري رقم 124/2010م.

ب. أنواع الإعاقات وأسبابها.

هناك العديد من الإعاقات وتختلف نوعية الخدمات المقدمة حسب هذه نوعية الإعاقة. يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (8) أن أعلى نسبة هي (31%) وهذه النسبة هي للأفراد الذين يعانون من الإعاقة الخلقية وعددهم (19622) معاقاً ويعني ذلك بأنهم يعانون من هذه الإعاقة منذ ولادتهم، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب وأحد هذه الأسباب هو الزواج من الأقارب أو أن هناك بعضاً من الأمراض لربما كانت تعاني منها الأم قبل الولادة.

جدول رقم (8) : أنواع الإعاقات وأسبابها

المجموع	النسبة %	سبب الإعاقة
19622	%31	خلقي
17493	%28	مرضي
3009	%5	حادث سير
1082	%2	إصابة عمل
18765	%30	كبر السن
2535	%4	أخرى
62506	%100	المجموع

المصدر: التعداد العام للسكان 2010

يوضح الجدول (8) أيضاً أن نسبة (30%) ولعدد (18765) فرد سبب إعاقتهم كبر السن وهذه المرحلة من المراحل العمرية الصعبة حيث يعاني كبير السن من المشاكل في الإبصار والحركة والسمع ومشاكل صحية أخرى بسبب كبر السن.

ج- الأطفال من ذوي الإعاقة:

تولي السلطنة بكل قطاعاتها المختلفة اهتماماً كبيراً بالأطفال كونهم جيل المستقبل، ويعد الطفل من ذوي الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمع، لذا فإن وزارة التنمية الاجتماعية تولي اهتماماً خاصاً بالأطفال ذوي الإعاقة وذلك من خلال البرامج التأهيلية والرعاية التي تقدم لهم عبر مراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة المنتشرة في المحافظات حسب الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) : أعداد مراكز تأهيل المعاقين حسب المحافظة.

المحافظة	مركز الوفاء الاجتماعي التطوعي	جمعية رعاية الأطفال المعاقين	الجمعية العُمانية للمعاقين	جمعية التدخل المبكر	جمعية النور للمكفوفين
مسقط	1	2 مركز رئيسي+3 فروع	1	1	1
ظفار	3	-	-	-	1
الشرقية	6	1 فرع	-	-	-
الباطنة	5	3 فروع	-	-	1
الداخلية	5	-	-	-	1
الظاهرة	1	2(فرعان)	-	-	-
البريمي	1	-	-	-	-
مسندم	1	-	-	-	-
المجموع	23	9+2 فروع فقط	1	1	4

المصدر: التقرير السنوي 2013

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد المراكز التأهيلية المنتشرة في مختلف محافظات السلطنة قد بلغت في نهاية عام 2012م (35) مركزاً، منها (23) مركزاً للوفاء الاجتماعي، و (11) مركزاً تابعاً لجمعية رعاية الأطفال ذوي الإعاقة، وجمعية واحدة للتدخل المبكر. بالإضافة إلى ذلك تقدم وزارة التربية والتعليم برنامجاً لإدماج الأطفال من ذوي الإعاقة بالمدارس الحكومية. وقد بدأ هذا البرنامج خلال عام 2005م وقد بلغ عدد الأطفال حتى العام الدراسي 2011م (919) طالباً وطالبة.

جدول رقم (10): أعداد الأطفال من ذوي الإعاقة وفقاً للفئات العمرية (دون ال 14) سنة وحسب المحافظة

المحافظة	عدد الأطفال المعاقين بالفئة العمرية (0-14)	عدد المؤسسات التي تقوم بتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	عدد الأطفال الملتحقين بها	نسبة الملتحقين من إجمالي الأطفال ذوي الإعاقة
مسقط	1372	7	266	19%
الباطنة	2426	8	815	33.5%
مسندم	96	1	50	52%
الظاهرة	647	3	164	25%
الداخلية	1123	5	464	41%
الشرقية	1047	7	511	48.8%
الوسطى	64	-	-	-
ظفار	483	3	340	70%
البريمي	186	1	59	31.7%
المجموع	7444	35	2669	36%

المصدر: التقرير السنوي لعام 2013

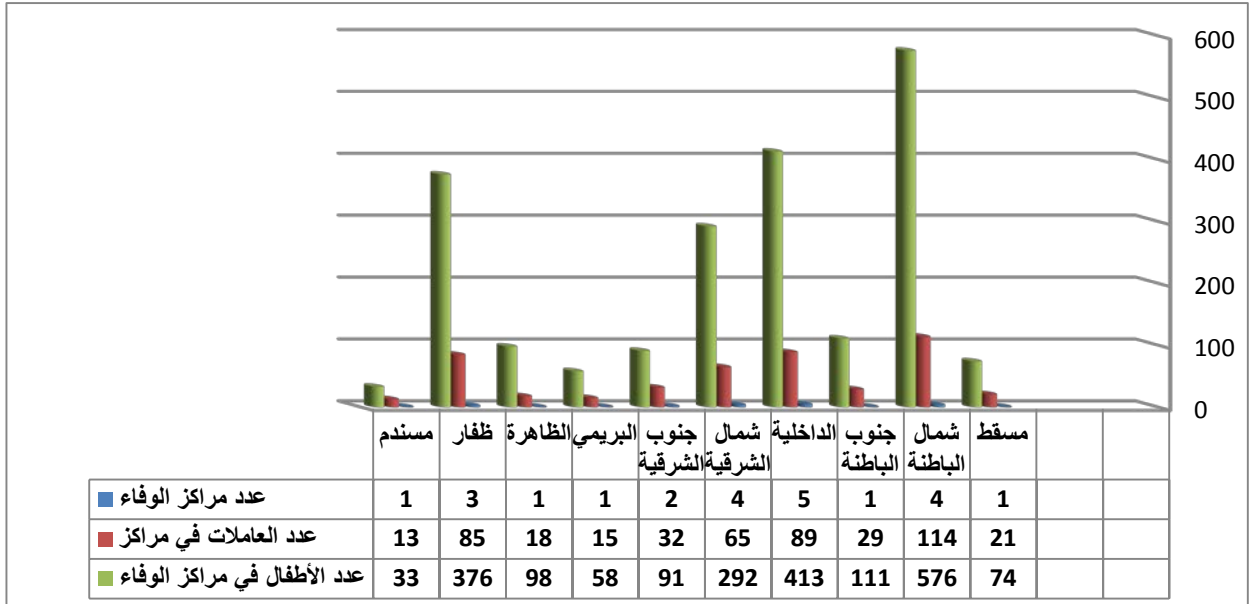
وحسب الجدول رقم(10) فإن إجمالي الأطفال الملتحقين بهذه المؤسسات قد بلغ (2669) طفلاً من إجمالي (7444) طفلاً، أي بنسبة 36% مما يعني أن عدد (4775) طفلاً غير ملتحقين بأية برامج تأهيلية وبنسبة 64% وهي نسبة عالية وقد يرجع هذا إلى عدم تسجيل الأيوين لطفهم في مراكز التأهيل أو عدم إمكانية إحقه لكونه شديد الإعاقة وعدم توفر مراكز كافية لاحتضان هذه الفئة في مكان سكنهم.

د- مراكز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين

هذه المراكز تطبق نظام الخدمة النهارية وهي تخدم فئة الأطفال من سن 2-14 سنة والذين يعانون من مختلف الإعاقات، على سبيل المثال الإعاقة العقلية البسيطة والمتوسطة والإعاقة السمعية والإعاقة الحركية.

وبناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم . حفظه الله ورعاه . واستنادا إلى المرسوم السلطاني رقم (2003/23) بتحديد اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية واعتماد هيكلها التنظيمي أصدر معالي الشيخ محمد بن سعيد الكلباني وزير التنمية الاجتماعية قرارا وزاريا بتحويل جميع مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعية إلى مراكز حكومية بمسمى " مراكز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين" حسب القرار الوزاري رقم (2012/60م) الصادر بتاريخ 15 فبراير 2012م. ويأتي هذا القرار تماشيا مع تزايد الاهتمام المنصب من قبل الحكومة على رعاية كافة أفراد المجتمع، والتركيز على الفئات التي تحتاج إلى رعاية واهتمام خاصين بما فيهم فئة الأطفال ذوي الإعاقة، وذلك ضمن خطة الوزارة الرامية إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لهذه الفئة المهمة من المجتمع. هذا وقد بلغ عدد هذه المراكز بنهاية عام 2013م (23) مركزا تضم 2122 طفلا وطفلة. والشكل التالي يبين توزيع هؤلاء الطلاب على محافظات السلطنة.

الشكل (7): مراكز الوفاء وعدد الأطفال الملتحقين بها لعام 2013



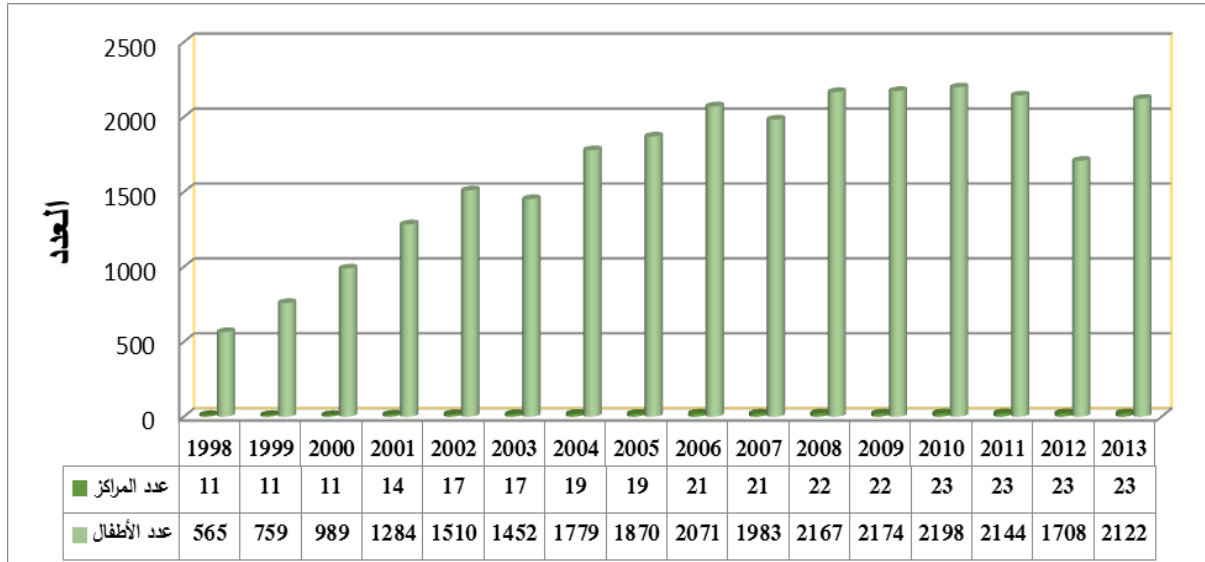
المصدر: التقرير السنوي 2013

ومن ضمن الأهداف التي تسعى هذه المراكز إلى تحقيقها هي تأهيل الأطفال من ذوي الإعاقة لبعض المهارات التي تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم، وكذلك إعطاء الطفل المعاق بعض الأساسيات التعليمية والفنية والتي تتناسب مع قدراته ونوع إعاقته، ومن ضمن أهداف هذه المراكز أيضا نشر الوعي المجتمعي

بقضايا الإعاقة، كما أن هذه المراكز تقدم برامج تأهيلية وتدريبية هادفة ومناسبة وذلك لتمكينهم ومساعدتهم للاعتماد على أنفسهم، وهناك برامج تقدم لأسر الأطفال المعاقين حول كيفية التعامل مع المعاق.

ولدراسة تطور أعداد الأطفال في هذا المركز خلال الفترة الماضية يمكن عرض ذلك من خلال الشكل البياني رقم (8). يتبين من خلال هذا الشكل بأن عدد المراكز أزداد في السنوات الأولى بشكل ملاحظ حيث تضاعف العدد من 11 مركز إلى 22 مركز خلال عشر سنوات وتضاعف عدد الأطفال في هذه المراكز أكثر من خمس مرات. لكن خلال السنوات الست الأخيرة نلاحظ ثبات عدد المراكز حوالي 23 مركز وثبات عدد الأطفال حوالي 2000 طفل.

الشكل (8): تطور أعداد مراكز الوفاء وعدد الأطفال الملتحقين بها خلال الفترة 1998-2013



المصدر: التقارير السنوية لعدة أعوام

هـ- مركز رعاية وتأهيل المعاقين

يعمل هذا المركز على رعاية وتأهيل الأشخاص المعاقين مهنيا من ذوي الإعاقة السمعية والحركية من الجنسين والذين تتراوح أعمارهم ما بين 14-25 سنة وهو أول مركز أنشئ مهنيا في العام 1987/11/22م ومن أهدافه ما يلي:

1. إجراء عملية التقييم والتوجيه المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.

2. تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والتأهيلية والطبية التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على التكيف والاندماج في المجتمع.

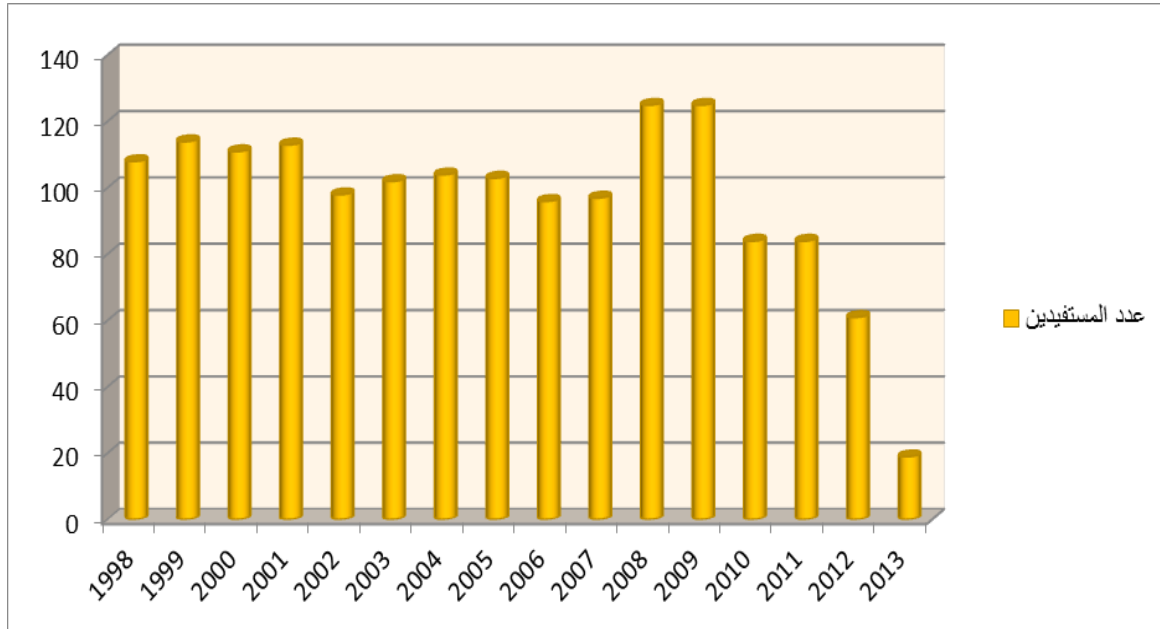
3. العمل على توعية المجتمع بصفة عامة والأسر وأصحاب العمل بصفة خاصة لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والاندماج بين الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد المجتمع.

4. تأهيل الملتحقين على المهن المناسبة لقدراتهم وميولهم وفقاً لحاجات سوق العمل.

5. التنسيق مع الجهات المعنية بالتوظيف في الدولة وكذلك القطاع الخاص لمحاولة تدبير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة حسب الإمكانيات المتاحة ومتابعتهم لحين استقرارهم في العمل.

ولدراسة تطور عدد المستفيدين من هذا المركز خلال الفترة الماضية نلاحظ أن أعداد المستفيدين بقي شبه ثابت خلال العشر سنوات من 1998 إلى 2009 مع ارتفاع طفيف خلال العامين 2008 و 2009، بينما بدأ العدد بالتناقص اعتباراً من عام 2010 إلى أن وصل العدد 19 في عام 2013 كما هو موضح في الشكل البياني رقم (9).

الشكل (9): تطور أعداد المعاقين المستفيدين من خدمات مركز رعاية المعاقين خلال الفترة 1998-2013



المصدر: التقارير السنوية لعدة أعوام

كما تستقبل دار الأطفال المعاقين في مسقط الأطفال من سن (3 - 14) سنة ممن لديهم إعاقة حركية. وتقدم الدار لهؤلاء الأطفال الرعاية الشاملة بالإضافة إلى البرامج التربوية والتأهيلية الهادفة إلى مساعدة الأطفال للاعتماد على انفسهم عبر برامج التأهيل النفسي والعلاج الطبيعي والوظيفي وعلاج النطق. كذلك تمكينهم اجتماعياً للاندماج في المجتمع لممارسة حياتهم الطبيعية بقدر الامكان وكذلك تقدم الدار خدمات إرشادية لأهالي الأطفال على كيفية التعامل السليم مع أطفالهم المعاقين. وبلغ عدد الأطفال الملتحقين بالدار مع نهاية عام 2013م (185) طفلاً. وبلغ إجمالي عدد الأطفال المستفيدين من خدمات الدار منذ إنشائها في عام 1997م أكثر من (2000) طفلاً وطفلة.

و- تشغيل ذوي الإعاقة:

تقوم الوزارة بجهود كبيرة في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة فقد شكلت لجنة برئاسة سعادة وكيل الوزارة وعضوية سعادة وكيل وزارة القوى العاملة وذلك لمتابعة موضوع تشغيل هذه الفئة. وفي عام 2008 تم تشغيل (56) معاقاً ومعاقة وفي عام 2009م تم تشغيل (110) وفي عام 2010م تم تشغيل 97 معاقاً ومعاقة. وتعمل الوزارة بدعم من وزارة القوى العاملة على الحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بمراكز التدريب المهني بغرض زيادة فرص تأهيل وتشغيل الأشخاص من ذوي الإعاقة، كما تسعى الوزارة بزيادة نسبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص ليصل إلى 2%.

3. الخدمات الاجتماعية المقدمة للمسنين

لم يعد النمو المتزايد في عدد المسنين في المجتمع يمثل في حد ذاته مشكلة اجتماعية، وإنما أصبحت ظاهرة الشيخوخة ظاهرة اجتماعية تتطلب المزيد من الخدمات وتلبية متطلباتها. فأصبحت الدول تتفخر وتتنافس فيما بينها بما حقته من نجاح في ارتفاع معدلات متوسط العمر بين سكانها، بل وتعدده من بين إنجازاتها البارزة في الميدان الصحي والاجتماعي.

في المجتمعات المتقدمة، أصبح مجال رعاية المسنين من المجالات الأساسية التي تشمل إلى جانب الخدمات الرعائية النظم واللوائح التي تنظم أوجه هذه الخدمات في إطار حقوقي تم تصنيفها في الأجنحة الدولية. فأصبح تزايد أعداد المسنين في دولة ما يكشف لنا مدى قدرة الدولة تلك في اتخاذ الترتيبات والاحتياطات التي يفرضها الظهور المفاجئ لأعداد كبيرة من المسنين إضافة إلى قدرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومنظماتها عن إشباع حاجاتهم ومواجهة مطالبهم.

والمجتمع العُماني شأنه شأن بقية المجتمعات يتأثر نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، حيث لم تعد المسؤوليات والحقوق كما كانت عليه في السابق، بل أصبح من التعقيد بحيث لم يجد كبير السن من يتفرغ لخدمته أو يسهر على راحته من أفراد الأسرة كما كان الوضع عليه في الأسرة الممتدة. فبات كبار السن في ظل هذه الظروف في حاجة ماسة إلى من يقدم لهم الرعاية والاهتمام ويعمل على معالجة مشكلاتهم الصحية والنفسية والمعيشية. ومن هذا المنطلق تسعى كافة فعاليات الوزارة إلى تحسين معيشة المسن قدر الإمكان وضمان وجوده بين أفراد أسرته حفاظاً على كرامته وتقديراً لما قدمه لهم طوال حياته، وهذا ما أمر به الله ورسوله في الآية الكريمة، قال تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً).

خلال العامين الأخيرين كرست الوزارة برنامجاً خاصاً للمسنين في موازنة الوزارة سمته " تقدير " من ضمن خمس برامج أطلقتها الوزارة في موازنة 2014 وهي :

- برنامج تماسك: ويهدف إلى دعم الترابط الأسري والمجتمعي المبني على أسس وقواعد قوامها القيم والاخلاق والتعاون المشترك في مختلف الجوانب الحياتية والتي يأتي من ضمنها الإرشاد الزواجي الذي يعتبر مشروع وطني يساهم في الارتقاء بالوعي الأسري والصحي لدى المقبلين على الزواج وذلك لبناء أسرة متماسكة ومستقرة وقادرة على مواجهة التحديات وصناعة الحياة

- برنامج تكامل : يدير العلاقة المنظمة ما بين وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وذلك لتحقيق مبدأ الشراكة المجتمعية وتكامل الأدوار بين مختلف القطاعات ذات العلاقة بهدف تنمية المجتمع في إطار التنمية الشاملة.
- برنامج تكيف : يسعى إلى تقديم الرعاية اللاحقة والمناسبة لنوع من الحالات والأفراد الذين قضوا فترة طويلة في الحجز أو السجن وتم إخلاء سبيلهم وأيضاً الحالات التي تعرضت للإيمان الناتج عن تناول المخدرات والمؤثرات العقلية. وذلك بهدف إعادة تلك الحالات إلى وضعها الطبيعي من خلال ما يقدم لها من برامج رعائية وتنموية وتأهيلية وجعلها تتكيف في محيطها الاجتماعي والأسري
- برنامج تقدير : يسعى هذا البرنامج إلى تحفيز المؤسسات ذات العلاقة الحكومية وغير الحكومية والمجتمع بتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية لحالات المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة حيث كانوا في منازلهم ومحيطهم العائلي والاجتماعي. تقديراً لوضعهم الصحي والنفسي وتعويضاً على ما قدموه من جهد وبناء أثناء مسيرتهم الحياتية.
- برنامج تواصل : تفعيل وتنشيط وتطوير البرامج التوعوية التي تقدمها الوزارة للمجتمع. وذلك من خلال الملتقيات والمحاضرات والندوات واللقاءات والدراسات والمشاريع والبرامج الإعلامية وغيرها الهادفة إلى توعية وتنقيف المجتمع بمختلف القضايا الاجتماعية والحياتية.

أ. تركيب المسنين حسب الفئات العمرية:

تبنت العديد من الدول تعريفات مختلفة للمسنين وفقاً لأنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية بها، أما الأمم المتحدة فقد حددت المسنين بالسكان في الفئة العمرية 60 فأكثر⁸. وتماشياً مع تعريف الأمم المتحدة للمسنين من جهة، واستناداً إلى أنظمة التقاعد المعمول بها في السلطنة فإن المسنين هم السكان الذين بلغوا الستين من العمر أو تجاوزوه.

الجدول رقم (11) يبين توزيع المسنين وفقاً للفئات العمرية المختلفة حسب التعداد العام للسكان. نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك أكثر 5% من السكان هم من المسنين وهناك تقارب إلى حد ما بين الرجال والنساء.

⁸ الأمم المتحدة 2009، مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن (التنقيح 2) السلسلة ميم العدد 76 نيويورك

جدول رقم (11): توزيع السكان العُمانيين المسنين (60 سنة فأكثر) حسب تعدد العام للسكان لعام 2010م.

المجموع		النوع				فئات السن
		أنثى		ذكر		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
1.7%	32464	1.7%	16119	1.7%	16345	64-60
1.2%	22729	1.1%	11050	1.2%	11679	69-65
1.1%	20820	1%	9600	1.1%	11220	74-70
0.5%	10327	0.5%	4885	0.5%	5442	79-75
0.4%	8046	0.4%	4240	0.4%	3806	84-80
0.3%	6759	0.4%	3774	0.3%	2985	85 فأكثر
5.2%	101145	5.1%	49668	5.2%	51477	المجموع

المصدر: المسنون من واقع إحصائي، سلسلة إصدارات السكان 2، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات 2012

وحسب الإسقاطات التي أعدها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عام 2014⁹ سوف يرتفع توقع الحياة عند الولادة حتى يصل إلى 82.2 للإناث و 77.67 للذكور مع حلول عام 2040. كما سوف يزداد عدد كبار السن من (101145) نسمة حسب تعداد 2010 إلى 370577 نسمة في عام 2040 يعني بمعدل نمو 266% أي من نسبة 5.2 % إلى نسبة 9.8% من عدد السكان وفق السيناريو المتوسط للإسقاط.

ب. التوزيع النسبي حسب الحالة التعليمية

على الرغم من التحسن الكبير في المستوى التعليمي للعُمانيين خلال الفترة الماضية إلا أن نسبة الأمية مازالت كبيرة لدى الفئات العمرية في سن الشيخوخة.

⁹ الإسقاطات السكانية بسلطنة عمان 2015-2040 منشورات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات 2014.

جدول رقم (12): التوزيع النسبي للمسنين حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	عُماني (ذكر)	عُماني (أنثى)	المجموع
أمي	% 62.9	% 90.8	% 76.6
يقرأ ويكتب	% 26.3	% 6.8	% 16.7
مؤهل دون الجامعي	% 8.6	% 1.9	% 5.2
مؤهل جامعي فأعلى	% 2.2	% 0.5	% 1.4
المجموع	% 100	% 100	% 100

المصدر: المسنون من واقع إحصائي، سلسلة إصدارات السكان 2، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات 2012

من خلال بيانات الجدول رقم (12) يتضح بأن أكثر من ثلاث أرباع المسنين هم من فئة الأميين وترتفع النسبة إلى حوالي 91% بين النساء مقارنة بحوالي 63% بين الرجال المسنين. هذا الأمر يتطلب تقديم خدمات بنوعية مختلفة لهم.

ج. الخدمات المقدمة للمسنين في المجتمع العُماني

تقوم كل سياسات وبرامج رعاية المسنين على إدماج المسن وعدم عزله عن محيطه الاجتماعي و بيئته الأساسية وعلاقته وأدواره في الأسرة وخارجها. كما تتيح هذه السياسات والبرامج له المشاركة في كل ما يتعلق بالتخطيط ورسم سياسته لحياته واحتياجاته. كما تنوعت أشكال رعاية المسنين بنوع حالة المسن، فمنها على سبيل المثال الرعاية الخاصة بالإيواء الدائمة والرعاية المنزلية أو المتنقلة أو الرعاية من خلال الأسر البديلة. ومن أهم الخدمات المقدمة للمسنين في المجتمع العُماني:

- برنامج الرعاية المنزلية للمسنين

يمر المجتمع العُماني بتطورات في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهناك مؤشرات واقعية توحى بعدم كفاية وفاعلية الخدمات والبرامج المقدمة للمسنين لذا فإن الأمر يتطلب تقديم الأفضل لهم ولأسرهم وذلك لعدة أمور منها:

* تزايد أعداد المسنين الذين تطول فترات إقامتهم في المستشفيات نتيجة عدم توافر الرعاية اللازمة لهم في منازلهم.

* يتوافق ذلك مع أحدث التوجهات لرعاية المسنين في بيئتهم وبين أسرهم وعدم عزلهم في مؤسسات رعاية مكلفة.

* أظهرت إحصائيات التعداد العام للسكان لعام 2010م أن عدد المسنين بالسلطنة قد بلغ (101145) نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ (1957336) وذلك بنسبة 5.2 % الأمر الذي يستدعي الالتفاتة السريعة لهذه الفئة وتقديم الخدمات اللازمة لها.

وقد جاءت فكرة تنفيذ برنامج الرعاية المنزلية كخطة تلبي حاجات المسنين بهدف تقديم الخدمات والبرامج الاجتماعية والصحية لهم في إطار محيطهم الاجتماعي الذي يعيشون فيه، ويهدف البرنامج إلى تحسين نوعية الحياة لكبار السن بما يتناسب مع احتياجاتهم ومتطلباتهم الفعلية في بيئتهم وداخل نطاق أسرهم وذلك من خلال:

* تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية للمسنين وهم بين أهلهم وذويهم بما يزيد من الترابط الأسري ويحفظ كرامة المسن.

* توفير البديل المناسب للأسر التي لديها مسن يعاني من أمراض مزمنة ولا يرغبون في إيداعه في المؤسسات الصحية أو الاجتماعية.

* تقديم وسائل الدعم الحياتي ممثلة في الأجهزة الطبية والمعينات المختلفة.

* تقديم خدمات الرعاية الصحية والتمريضية والعلاج الطبيعي والتأهيلي للمسنين الذين تعيقهم ظروفهم من الوصول إلى المؤسسات الصحية.

* زيادة نشر الوعي العام في المجتمع لقضايا كبار السن وزيادة فاعلية المجتمع تجاههم.

كما تقوم الوزارة في إطار التعاون والتنسيق مع المؤسسات الصحية بتقديم الرعاية الصحية والعلاجية. بالإضافة إلى الخدمات والأنشطة الأخرى التوعوية والترفيهية والإرشادية وغيرها. هذا وبلغ إجمالي عدد حالات المسنين التي قدمت لها الرعاية المنزلية سواء الحالات المحولة من المؤسسات الصحية إلى البرنامج أو الحالات المحولة من البرنامج إلى المؤسسات الصحية حتى نهاية عام 2013م (2.519) حالة موضحة حسب الجدول (13).

جدول رقم (13): عدد الحالات ونوع الخدمة المقدمة للمسنين حسب المحافظات خلال عام 2013

المحافظة	الحالات المحولة من وإلى المؤسسات الصحية	حالات تم بحثها مكتبيا ومنزليا	الزيارات المشتركة مع الصحة	وسائل الدعم أجهزة تعويضية	تهيئة منزل	دعم مادي	تمكين الأسرة على رعاية المسن	برامج توعية	دمج المسنين	تنسيق جهود المجتمع	توعية وإرشاد	أخرى
مسقط	275	97	15	44	0	2	5	0	0	10	5	2
الداخلية	337	130	32	102	42	0	0	5	1	0	6	2
(ش، ج الباطنة) والبريمي	511	171	127	144	176	34	29	33	2	8	21	0
الظاهرة	322	187	57	190	15	25	25	8	2	2	2	6
ش، ج الشرقية	763	469	176	206	82	1	116	30	12	11	126	0
ظفار	263	263	132	67	0	0	104	5	0	5	71	0
مسندم	48	40	16	6	0	0	0	0	0	0	0	0
الإجمالي	2519	1357	555	759	315	62	279	81	17	36	231	10

المصدر : التقرير السنوي لعام 2013

- دار الرعاية الاجتماعية

تؤوي هذه الدار مجموعة من المسنين والعجزة لا سيما الذين لا يوجد لديهم معيل من أقاربهم يقوم برعايتهم وخدمتهم وتلبية احتياجاتهم الحياتية. ومن أجل توفير الحياة الكريمة لهؤلاء الأشخاص فإن الوزارة ومن خلال هذه الدار تقدم لهم الرعاية الاجتماعية الشاملة من حيث المأوى والتغذية وغيرها من المتطلبات الأخرى، إضافةً إلى الخدمات العلاجية التي تقدمها لهم وزارة الصحة. ويتراوح عدد نزلاء هذه الدار حوالي 20 نزيل بشكل عام.

4. الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة والطفل

تتخذ الوزارة العديد من المشاريع الاجتماعية بهدف استثمار طاقات الأفراد وتميئتها وتحويلها إلى قوى إنتاجية، وذلك لكي تسهم في الحركة الإنمائية والتي تشهدها السلطنة، من خلال برامج تنمية طويلة المدى مع تدريب وتأهيل هذه الأسر وجعلها تعتمد على نفسها وتكون فاعلة في المجتمع. كما تسعى الوزارة إلى نشر الوعي المجتمعي في قضايا التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسرة عامةً وللرأة والطفل خاصة، و العمل على تفعيل حقوق الطفل والتركيز على بعض الفئات كالأيتام. بالإضافة إلى ذلك تقوم الوزارة على التوجيه والإرشاد للأفراد والأسرة ونشر الوعي وتنمية القدرات البشرية في المجالات الصحية والاجتماعية، و دراسة الظواهر الاجتماعية والمشاكل التي تهم الأسرة والمجتمع ومحاولة علاجها. قامت الوزارة مؤخراً بإعداد مشاريع وبرامج منها الاستراتيجية الوطنية للطفولة والإرشاد الزواجي وتنمية المرأة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك دعم برامج الأبطال الأيتام إضافةً إلى الجهود المبذولة في إعداد تقرير السلطنة الثالث والرابع. وفي عام 2012 وبالتعاون مع وزارة السياحة، نفذت الوزارة ملتقى الطفل العربي في إطار احتفالات السلطنة بعام السياحة وقد شارك في هذا الملتقى (13) دولة عربية.

أ. شؤون المرأة:

تسعى الوزارة إلى تنمية المهارات الإنتاجية لدى المرأة العُمانية وذلك من أجل تحقيق مرحلة أكثر تقدماً في إدماج المرأة في برامج التنمية. كما تسعى إلى تعزيز مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد داخل السلطنة وخارجها وكذلك تأهيل الكوادر النسائية في المجالات التي يتطلبها العمل الاجتماعي في المجالات الأخرى التي تعزز من وضعها الاقتصادي. من ضمن البرامج التي تنفذها الوزارة عقد حلقات عمل توعوية كالتوعية حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك تنفيذ مجموعة من الورش والحلقات النقاشية عن دور المرأة في تحسين النمط الاستهلاكي للأسرة. كما تقوم الوزارة بتنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية حول إعداد مدربات في مجال التمكين الاجتماعي والقانوني والسياسي للمرأة.

ب. الإرشاد والاستشارات الأسرية:

من أجل استقرار حياة الأسرة العُمانية والحفاظ على كيانها وتماسكها في ظل متغيرات الحياة الراهنة تقدم الوزارة خدمات في هذا الجانب. يتم تقديم خدمات استشارية للحالات التي تعاني من مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية من خلال المجال الإرشادي، حيث تتم دراسة حالات الذين يعانون من مشكلات ومساعدتهم على التكيف وحل مشكلاتهم عن طريق التوجيه والإرشاد. أما في المجال التوعوي والوقائي فتعمل الوزارة على نشر الوعي في جانب الحياة الزوجية والأسرية وأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة وأسس الاستقرار والتماسك الأسري. بجانب ذلك تقدم الوزارة خدمة الاستشارات الأسرية الهاتفية من خلالها تقدم الإرشاد والاستشارات الأسرية عبر الهاتف.

ت. شؤون الطفل:

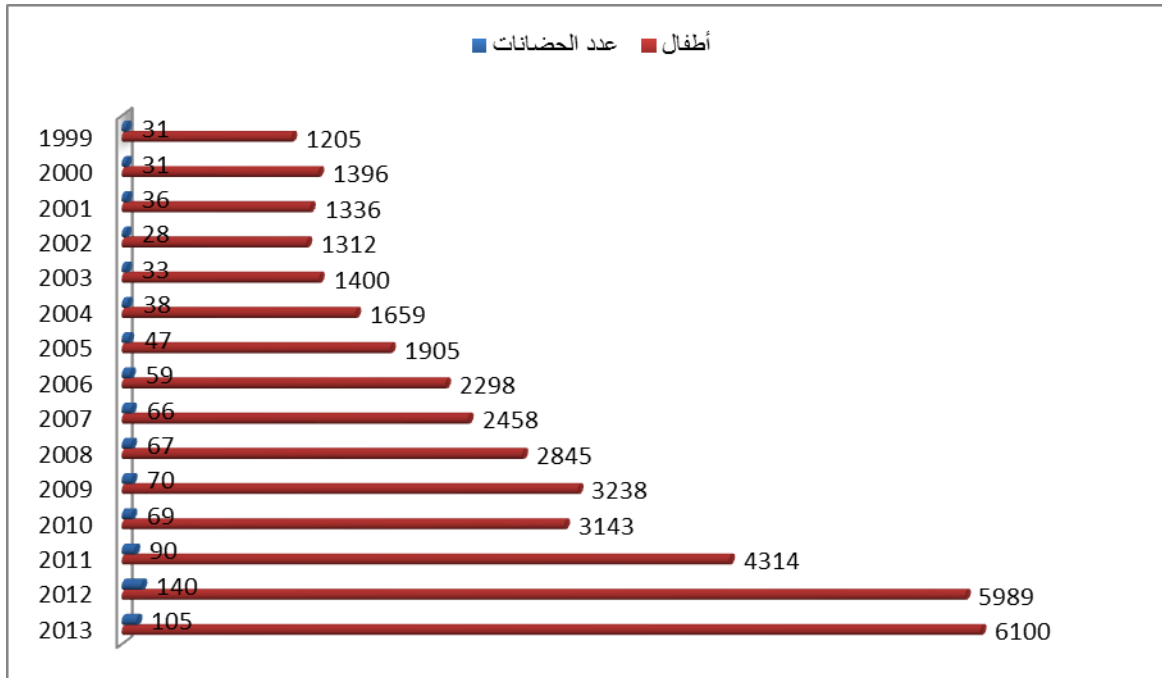
تنفذ الوزارة في مجال شؤون الطفل مجموعة من البرامج والأنشطة والمشاريع تهدف إلى تنشئة الطفل تنشئة اجتماعية صحيحة وتوفير البيئة المناسبة لنشأته. كما تجري الوزارة دراسات وأبحاثاً اجتماعية في مجال الطفولة وذلك من أجل تدعيم الخدمات المقدمة وتحسينها. كما تقدم بعض الخدمات في مجال الطفولة من خلال مركز رعاية الطفولة حيث يرعى هذا المركز الأطفال الذين حرّموا من الرعاية الأسرية أو الأطفال الذين اضطرت أسرهم نتيجة لظروف اجتماعية وعليه يتم تقديم الرعاية في مراكز الإيواء والمعيشية الشاملة لهم إلى جانب تقديم البرامج التربوية والاجتماعية والثقافية والترفيهية. هذا وتعكف الوزارة منذ مطلع عام 2013م على وضع استراتيجية وطنية للطفولة بالتزامن مع استراتيجية تطوير العمل الاجتماعي القائمة حالياً بهدف الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للطفل العُماني في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والثقافية والإعلامية وغيرها، مما يحقق المصلحة الفضلى للطفل في السلطنة (وزارة التنمية الاجتماعية).

كما أن الوزارة تقدم مساعدات مالية لبعض الأسر الحاضنة لكونها محتاجة لتحسين وضعها المعيشي وذلك حسب النظم المعمول بها في الوزارة. حيث تجرى بحوث اجتماعية للأسر الراغبة في احتضان الطفل وذلك لمعرفة قدرة هذه الأسر على احتضان الطفل وتربيته تربية سليمة.

ث. دور الحضانة:

الحضانة هي مؤسسة اجتماعية تشرف عليها الوزارة وتقدم خدمات اجتماعية وتربوية وثقافية للأطفال من سن 6 شهور وحتى ثلاث سنوات ونصف. تخضع هذه الحضانات للوائح والقوانين التي تضعها الوزارة وقد بلغ عددها بنهاية عام 2013م (105) حضانة وبلغ عدد الملتحقين بها بنفس العام (6100) طفلاً وطفلة، كما بلغ عدد المربيات والإداريات والعاملات في هذه الدور حوالي 800 عاملة. بينما لم يكن يتجاوز عدد هذه الحضانات الثلاثين ولم يتجاوز عدد الأطفال الملتحقين بها 1500 طفل خلال الفترة 1999-2004 كما يبين الشكل رقم (10). ولكن خلال العامين الماضيين تجاوز عدد الحضانات 100 حضانة على الرغم من انخفاض العدد في 2013. وتجاوز عدد الأطفال في هذه الحضانات 6000 طفل.

الشكل(10): تطور دور الحضانات وعدد الأطفال الملتحقين بها خلال الفترة 199-2013



المصدر: التقارير الإحصائية لعدة سنوات

ج. التمكين الأسري:

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والخدمي الذي أدى إلى زيادة الدخل، كان له عميق الأثر في تطور المستويات المعيشية والاستهلاكية للأسرة. انتقل المجتمع والأسرة العُمانية إلى علاقات اقتصادية ومعيشية جديدة تبرز دور الأسرة الوطيد في التنمية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي السريع

متجاوزة بذلك حدود الوظيفة التقليدية في مقابلة احتياجاتها السابقة. هذا مما وضع المجتمع أمام تحول تنموي سريع يتمثل بأن يكون مشاركاً فاعلاً في صنع برامج التنمية وتنفيذها في إطار من التكافل الاجتماعي لكل أفراد. هذا وكان ولا يزال للوزارة دورٌ كبيرٌ في هذا المجال، وذلك من خلال اقتراح (النشرات التوعوية) المتعلقة بالأسرة، وكذلك توعية المجتمع بأهمية دور الأسرة في بناء المجتمع بجميع المجالات. كما تقوم الوزارة في تكوين الآراء والاتجاهات الإيجابية لأفراد الأسرة تجاه المجتمع وأيضاً إعداد وتطوير قاعدة بيانات مختصة بالقضايا المتعلقة بالأسرة، وتسعى الوزارة دائماً إلى زيادة وعي الأسرة العُمانية بأهمية مشاركة الأم والزوجة والبنات في تحسين المستوى المعيشي للأسرة مع ظروفها (الاجتماعية) واحتياجاتها وتحقيق القيم التنموية التي تسهم في زيادة مشاركة الأسرة. كما تقدم الوزارة خدمات تثقيفية وتوعوية بقضايا الأسرة والتعريف بمختلف الخدمات المقدمة لرعايتها ودعمها من خلال إقامة الندوات وورش العمل المعنية بتنمية وتمكين الأسرة. كما تقوم بتنمية وتفعيل قنوات الاتصال مع مختلف الأجهزة الإعلامية واستخدامها لمناقشة مختلف قضايا الأسرة وتشجيع العمل التطوعي والعمل على توسيع قاعدته في مجال تعزيز وتمكين الأسرة والعمل على زيادة الوعي المجتمعي بالقوانين والتشريعات المرتبطة بالأسرة.

ثانياً : دور مؤسسات المجتمع المدني في الرعاية الاجتماعية

تقوم الوزارة بالإشراف على الجمعيات الأهلية والمهنية وجمعيات المرأة العُمانية والأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية، حيث تعمل على متابعة أعمال هذه الجمعيات والأنشطة التي تنفذها الجمعيات التي تدخل في تنفيذها نشاط جمع المال من الجمهور لصالح الجمعية. بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية بنهاية عام 2013م (60) جمعية، وبلغ عدد الجمعيات المهنية (26) جمعية، أما الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية بلغ عددها كذلك (26) جمعية، في حين بلغ عدد الأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية (15) نادي.

تطور عدد مؤسسات المجتمع الأهلي:

من أجل تفعيل مشاركة المواطنين وتوسيع قاعدة العمل التطوعي التخصصي المهني باعتباره رافداً لمسيرة الأعمال الخيرية التطوعية لهذا البلد المعطاء، تعمل الوزارة على تنظيم الجهود الأهلية التطوعية للمشاركة في البرامج التنموية والاجتماعية وذلك من خلال الجهات الراغبة في تقديم الأعمال الخيرية للمجتمع وذلك طبقاً لأحكام قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2000/14).

في عام 2001 لم يكن يتجاوز عدد الجمعيات المهنية الأربع وعدد الأعضاء 250 عضواً، ولكن سرعان ما تزايد عدد هذه الجمعيات حتى وصل إلى 26 جمعية في نهاية 2013 وتجاوز عدد المنتسبين إليها 7200 عضواً. ونفس الوضع كان لدى الجمعيات الخيرية حيث كانت في عام 2000 أربع جمعيات ازدادت حتى وصلت إلى 26 جمعية و2844 عضواً في نهاية عام 2013. ولم يكن الوضع مختلف في حال أندية الجاليات فكان عددها 5 أندية في عام 2000 و 1723 عضواً تضاعف عدد وأعضاء هذه الأندية ثلاث مرات حتى وصلت إلى 15 نادي وحوالي 5000 عضواً في عام 2013.

أما جمعية المرأة العمانية ذات القاعدة الشعبية الأكبر فكانت 23 جمعية في عام 1998 وأكثر من 3700 عضوة. تطورت هذه الجمعيات أيضاً حتى وصلت إلى 60 جمعية في عام 2013 وأقترب عدد العضوات من 10000 عضوة.

المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني:

تشارك هذه المؤسسات الوزارة في تقديم الخدمات الاجتماعية للأفراء والأسر في مجال المساعدات الإغاثية وخدمات الأطفال وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمرأة... الخ. تتدرج هذه الخدمات على الشكل التالي:

1- المساعدات المقدمة من الهيئة العمانية للأعمال الخيرية :

أنشئت الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بموجب المرسوم السلطاني (96/6)، الصادر عام 1416هـ الموافق عام 1996م. ونص المرسوم على أنها هيئة أهلية للأعمال الخيرية، وتقوم بتقديم مساعدات نقدية وعينية من الهيئة العمانية للأعمال الخيرية لأسر الضمان الاجتماعي. ومن أبرز أهدافها:

1. تلقي وجمع التبرعات والهبات وغيرها من الأموال المبذولة تعبدًا أو تطوعًا؛ وذلك من أجل إيصالها إلى مستحقيها.

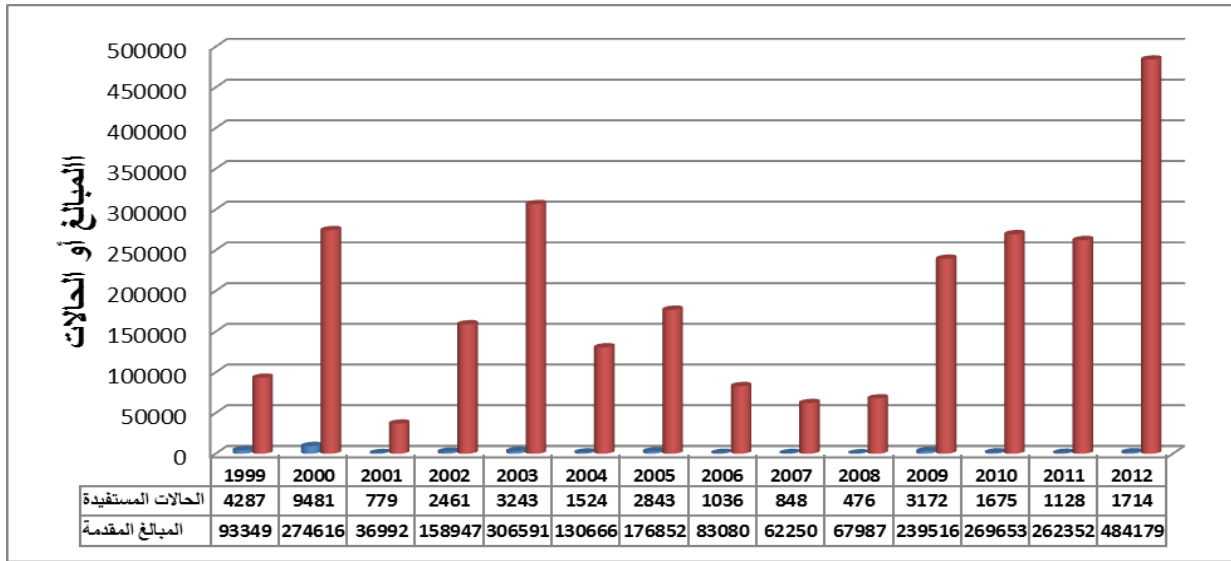
2. دعم وتمويل المشروعات التي ترعى الطفولة أو الأيتام أو العجزة.

3. دعم وتمويل مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي تعود بالنفع على المواطنين.

4. تقديم المساعدات العاجلة (الإغاثة) للمتضررين داخل السلطنة أو خارجها - سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات - من الكوارث أو الحرائق أو الحوادث.

ويمكن ملاحظة تطور أعمال هذه الجمعية من خلال استعراض تطور الحالات المستفيدة والمبالغ خلال فترة نشاطها كما في الشكل رقم (11) حيث يتبين لنا بأن المبالغ المصروفة تتذبذب من سنة إلى أخرى ولا يوجد اتجاه عام لتطور هذه الحالات وكذلك المبالغ المصروفة وإنما تخضع للحاجة وتوفر المتبرعين.

الشكل (11): تطور الحالات المستفيدة والمبالغ من مساعدات الهيئة العُمانية خلال الفترة 1999-2012



المصدر : التقارير السنوية لعدة أعوام

2- جمعية رعاية الأطفال المعاقين

تخدم هذه الجمعية الأطفال ذوي الإعاقات الذهنية البسيطة والمتوسطة والإعاقة السمعية والإعاقات المزوجة من سن 5- 13 سنة من الفئتين ذكورا وإناثا وتقدم خدماتها من خلال (9) مراكز ويبلغ عدد الملتحقين بها حوالي 354 معاقاً ومعاقة بينما وصل عدد المتطوعين إلى 95 متطوع ومتطوعة.

3- الجمعية العُمانية للمعاقين

تقدم الجمعية العُمانية للمعوقين خدماتها لأكثر من (500) معاق في جميع أنحاء السلطنة وخاصة لإعاقة الحركة، ومن أهدافها توعية أفراد المجتمع وتعريفهم بقضايا الإعاقة واحتياجات ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تقدم خدمات الرعاية والتأهيل والتدريب والتشغيل لهؤلاء المعاقين وكذلك توفير الأجهزة التعويضية إلى جانب إزالة الحواجز البيئية والعمرانية وتوفير التسهيلات لحركة وتنقل هذه الفئة وإدماجها بين جميع شرائح المجتمع.

4-جمعية النور للمكفوفين:

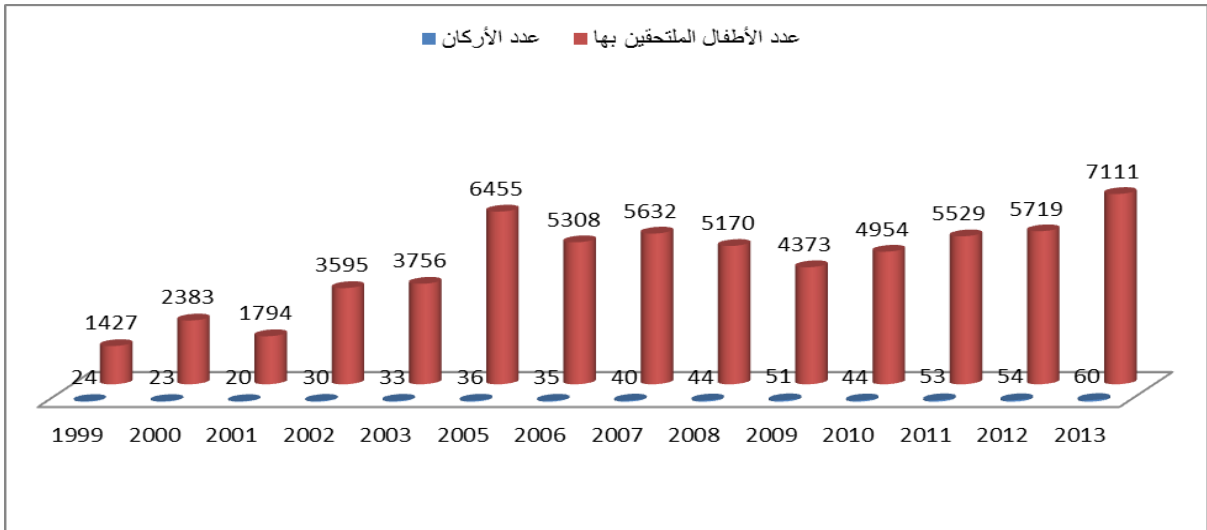
من أهداف هذه الجمعية توعية أفراد المجتمع وتعريفهم بقضايا ذوي الإعاقة البصرية وبما يعمل على إدماجهم في المجتمع، وتشمل خدماتها المعاقين بصرياً في جميع أنحاء السلطنة من خلال (3) مراكز موزعة على ثلاث محافظات هي : محافظة ظفار، محافظة الداخلية، محافظة شمال الباطنة.

5 - أركان الأطفال التابعة لجمعيات المرأة العُمانية:

تقدم جمعية المرأة العُمانية بعض الأنشطة المتعلقة للطفل من خلال الأركان التابعة لجمعيات المرأة العُمانية منها الخدمات الاجتماعية والترفيهية والتربوية للأطفال حيث تقبل الأطفال من (سن ثلاث سنوات ونصف إلى سن ما قبل المدرسة).

قبل عام 2000، لم يكن يتجاوز عدد هذه الأركان 25 ركن وعدد الأطفال الملتحقين بها لم يتجاوز 1500 طفل، ولكن تضاعف عدد الأركان ووصل إلى أكثر من 40 ركن في نهاية 2008 وعدد الأطفال بلغ أكثر من 5000 طفل. على الرغم من التباطؤ الذي شهده تطور هذه الأركان في 2010 إلا أنه استمر في الزيادة فيما بعد حتى وصل إلى 60 ركن في عام 2013 ووصل عدد الأطفال أكثر من 7000 طفل كما يبين الشكل (12).

الشكل (12): تطور أعداد أركان الأطفال وعدد الأطفال الملتحقين بها خلال الفترة 1999-2013



المصدر: التقارير السنوية لعدة أعوام

ويمكن استعراض واقع هذه الأركان حسب المحافظات لعام 2013 كما هو مبين في الجدول (14).

جدول رقم (14) : عدد أركان الأطفال بجمعيات المرأة العُمانية موزعة حسب المحافظات خلال عام 2013 م

عدد المتطوعات			عدد أركان الأطفال										المحافظة
عاملات أخرى	مشرفة	مسؤولة ركن	الجملة			مستوى تمهيدي		مستوى روضة		عدد الفصول		عدد الأركان	
			الجملة	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	تمهيدي	روضة		
3	11	2	199	89	110	64	68	25	42	6	4	2	مسقط
11	67	8	1082	601	481	382	317	219	164	27	16	7	شمال الباطنة
9	48	8	947	473	474	281	298	192	176	23	17	6	جنوب الباطنة
21	136	18	2568	131	1256	683	698	629	558	64	54	18	الداخلية
18	38	7	363	188	175	130	122	58	53	15	16	6	شمال الشرقية
9	26	5	500	260	240	156	142	104	98	13	9	3	جنوب الشرقية
0	5	1	47	22	25	13	14	9	11	2	2	1	الظاهرة
15	41	10	830	423	407	237	240	186	167	25	16	8	البريمي
17	5	19	351	184	167	154	142	30	25	15	5	4	ظفار
18	14	4	203	95	108	61	77	34	31	7	4	4	مسندم
2	0	2	21	13	8	7	2	6	6	1	1	1	الوسطى
123	391	84	7111	366	3451	216	2120	149	1331	198	144	60	الإجمالي

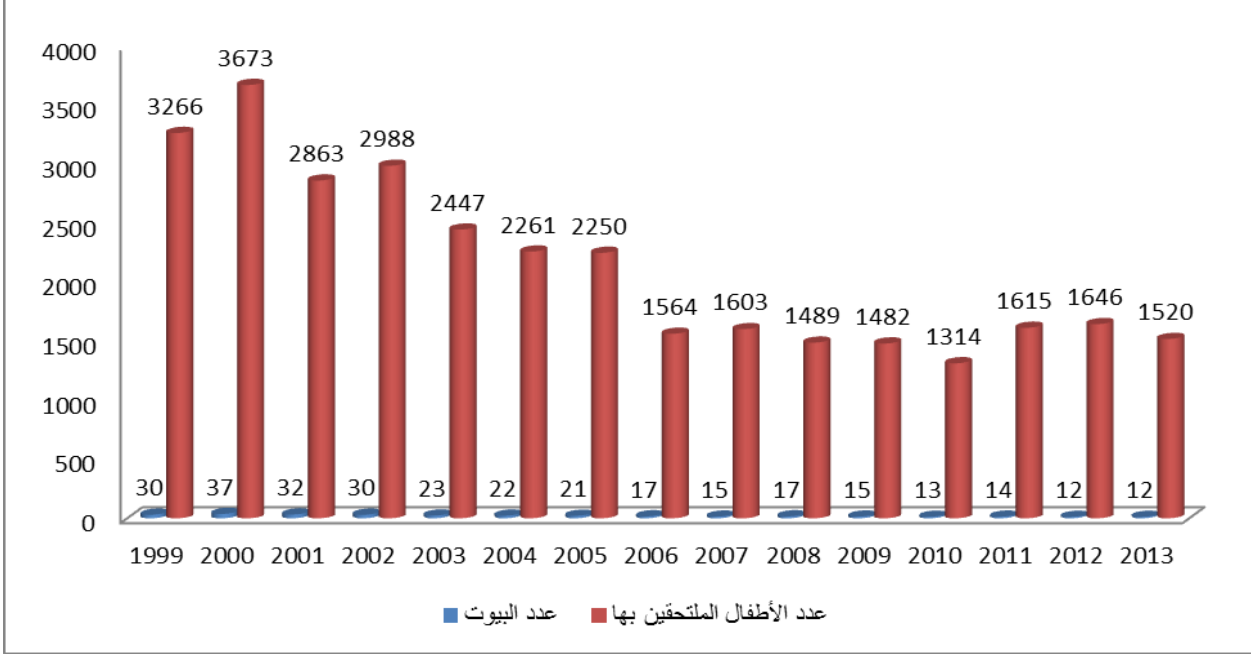
المصدر: التقرير السنوي لعام 2013

6- بيوت نمو الطفل:

تعد بيوت نمو الطفل رافداً تربوياً وذلك من خلال ما تقدمه للأطفال من أنشطة تربوية وتعليمية وتنقيفية وغيرها، وهي مؤسسات أهلية تطوعية تقام بالجهود الذاتية تهدف إلى المساهمة في تنشئة الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. يتم قبول الأطفال فيها من سن ثلاث سنوات ونصف إلى ما دون ست سنوات. لقد تراجعت هذه البيوت بشكل ملاحظ فبعد أن كانت أكثر من 37 بين عام 2000 وتضم أكثر من 3600 طفل أصبحت حوالي 12 بيت ولا تضم سوى 1520 طفل.

ويمكن عرض تطور هذه البيوت من خلال الشكل البياني رقم(13).

الشكل (13): تغير عدد بيوت الطفل والأطفال الملتحقين بها خلال الفترة 1999-2013



المصدر: التقارير السنوية لعدة أعوام.

ثالثاً : دور القطاع الخاص في الرعاية الاجتماعية

بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني يقوم القطاع الخاص بدور مميز في عملية الحماية الاجتماعية من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية. وتقوم الوزارة بعملية التنسيق مع بعض مؤسسات وشركات القطاع الخاص وذلك بهدف المشاركة والمساهمة في تمويل مشاريع وبرامج العمل الاجتماعي والتموي من قبل هذه المؤسسات نحو خدمة المجتمع. فقد ساهمت عدد من المؤسسات خلال عام 2013م بتمويل عدد من البرامج والمشاريع الاجتماعية وكذلك تقديم مساعدات توفير أثاث منزلي وتوفير أجهزة كهربائية مختلفة لعدد من الحالات التي ترعاها الوزارة. يمكن تصنيف هذه المساعدات في :

1. تمويل المشاريع والبرامج المختلفة

حسب التقرير السنوي لعام 2013 وكما هو مبين في الجدول رقم (15) بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل القطاع الخاص هو 9 مشاريع بقيمة إجمالية 542000 ريال. تتفوت هذه المشاريع من مشاريع في مراكز الوفاء إلى مشاريع لنشر لغة الإشارة على تمويل دراسات...الخ.

جدول رقم (15) : المشاريع التي تم تمويلها من قبل الشركات خلال عام 2013م

م	اسم الشركة	(المشروع / البرنامج)	قيمة الدعم
1	شركة الغاز الطبيعي المسال	برنامج (افهمني) لنشر لغة الإشارة	65.000 ريال
2	بنك مسقط	مشروع تضامن (تأثيث منازل لعدد من أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود)	180.000 ريال
3	شركة ريسوت للإسمنت	مشروع بناء قاعات إضافية وتوفير بعض الأجهزة لمركز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين بصلاله	10.000 ريال
4	شركة صلالة	شراء أربع حافلات نقل خاصة للأشخاص ذوي الإعاقات	110.000 ريال

	للميثانول	الخاصة لمراكز الوفاء (صلالة - طاقة - مرباط)
5		- تمويل الاحتياجات الضرورية لعدد (50) أسرة من أسر الضمان الاجتماعي
6		- تمويل شراء الأجهزة التعويضية والمعينات الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة.
7	الشركة العُمانية الهدية للسماذ	تمويل شراء حافظتين لمراكز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين
8	شركة حياه	تمويل دراسي لعدد من الحالات
9	شركة النفط العُمانية للاستكشاف والانتاج	تمويل إنشاء مشروع مصدر رزق
	الإجمالي	9 مشاريع
		ريال 542000

المصدر : التقرير السنوي 2013

2. تمويل شراء أجهزة كهربائية وأثاث منزلي:

بلغ عدد الحالات التي استفادت من هذا التمويل حوالي 884 حالة في عام 2013 بقيمة إجمالية أكثر من 263 ألف ريال عُماني. أغلب هذه المبالغ ذهبت إلى عملية توفير الأجهزة الكهربائية والأثاث المنزلي والمساعدات المنزلية الأخرى.

جدول رقم (16) : مساهمات ومساعدات أثاث منزلي وتوفير أجهزة كهربائية مختلفة لعدد من الحالات التي ترعاها الوزارة خلال عام 2013م

المؤسسة	عدد الحالات	قيمة المساهمة
الشركة العُمانية الهدية للسماذ	459	ريال 45.000
شركة صلالة للميثانول	170	ريال 62.500
بنك مسقط (برنامج تضامن)	146	ريال 99.118
البنك الوطني العُماني	68	ريال 42.000

15.000 ريال	35	شركة شبكة الفيحاء
-	6	شركة النفط الغمانية للاستكشاف والانتاج
263.618 ريال	884	الإجمالي

المصدر : التقرير السنوي 2013

الفصل الرابع : نتائج الدراسة والمقترحات

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: مقترحات الدراسة

مقدمة

كما بينا سابقاً اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي كما اعتمدت المنهج النوعي حيث تم إجراء عدة مقابلات بؤرية. تضم كل مجموعة بؤرية عدد من المشاركين يتراوح من 6-12 فرداً. كما تم إجراء (178) مقابلة من أسر الضمان الاجتماعي بمحصل (12) أسرة من كل محافظة من محافظات السلطنة. وقد تم مناقشة (27) أسرة في محافظة الداخلية موزعين على (6) ولايات وهي تابعة للمحافظة كما تم مناقشة (37) أسرة بمحافظة ظفار موزعين على (4) ولايات و (19) أسرة بمحافظة شمال الباطنة، و (16) أسرة بمحافظة جنوب الباطنة، و (19) أسرة بمحافظة شمال الشرقية، و (15) أسرة بمحافظة جنوب الشرقية، و (13) أسرة بمحافظة مسندم، و (19) أسرة بمحافظة مسقط، و (8) أسر بمحافظة البريمي، و (5) أسر بمحافظة الظاهرة.

أولاً: تحليل نتائج الدراسة

1. دور معاش الضمان الاجتماعي في تحسين مستوى معيشة الأسر

يتضح من خلال إجابات الأسر المستفيدة من معاشات الضمان الاجتماعي وفق الجلسات البؤرية والتي شملت (178) أسرة أن نسبة 93% قد أجابوا بأن معاش الضمان لم يلبي احتياجات هذه الأسر في تأمين وسيلة المعيشة المناسبة، بينما أجاب 52% بأن الزيادة الأخيرة في معاشات الضمان قد حسنت من المستوى المعيشي لهذه الأسر، فمن خلال استقراء هذه الإجابات وبمقارنتها بالجدول رقم (2) الذي يوضح الزيادة التي طرأت على معاشات الضمان الاجتماعي خلال الفترة من عام 1973م وحتى عام 2011م، وهو مؤشر إحصائي يوضح بأنه خلال عام 1973م كان الحد الأعلى للمعاش 30 ريالاً وفي عام 2011م وصل الحد الأعلى للمعاش 264 ريالاً، ولكن وجه المقارنة يبدو مختلفاً تماماً؛ ففي بداية النهضة المباركة كانت الأوضاع الاقتصادية للبلاد ضعيفة ووسائل المعيشة بسيطة والأسعار متدنية والتكافل الاجتماعي كان أفضل. أما بنهاية عام 2013م فقد اختلف الوضع حيث أصبحت تكاليف المعيشة مرتفعة ونمط الحياة قد اختلف حيث إن الأسرة التي تستلم معاش ضمان تتحمل مصاريف مرتفعة من عدة جوانب، فلديها أبناء في المدارس والجامعات، ويترتب عليه المصاريف الدراسية مرتفعة، وهناك أيضاً المصاريف التي تتعلق بالمسكن من حيث استهلاك الكهرباء والماء والهاتف وجوانب الحياة الأخرى، كما أن ارتفع مصاريف العلاج في المستشفيات الخاصة والعيادات وأصبحت تشكل عبئاً، إضافة إلى أن أنماط الحياة من عادات وتقاليد في المناسبات الدينية والزواج أصبحت مكلفة.

كما أجاب 93% من الأسر بأن اعتمادهم الوحيد في وسيلة المعيشة على معاش الضمان فقط، وليست لديهم مصادر دخل أخرى، ومن جانب آخر قد لا يكون لهم أبناء يعملون وقد يكون لهم أبناء يعملون ولكنهم غير ملزمين لضعف رواتبهم أو مداخلم الأخرى. ومن خلال مقارنة هذه الإجابات مع المؤشر والجدول رقم (3) الذي يوضح توزيع فئات الضمان الاجتماعي خلال عام 2013م نجد أن إجمالي حالات الضمان الاجتماعي قد بلغت أكثر من 84 ألف حالة وهو رقم عالٍ مقارنة بعدد السكان العُمانيين وفق تعداد عام 2010م، حيث يوضح الجدول رقم (3) أن فئة الشيخوخة أو كبار السن يبلغ عدد حالاتها (32356) حالة، وهي تمثل أعلى نسبة بين الفئات بنسبة أكبر من 40%، ثم تليها فئة العجز بنسبة 31%، وفي المرتبة الثالثة فئة المطلقات بنسبة 11%، ثم تأتي بقية الفئات بنسب متفاوتة. فمن المؤشرات المتعلقة بخصائص الأسرة العُمانية أن نمطية الأسرة قد تخلت عن فكرة الأسر المركبة والممتدة، وقل عدد الأبناء داخل الأسرة الواحدة، وعليه فإن عدد المسنين قد يصل بحلول عام 2020م إلى مؤشر مرتفع. وكذلك مؤشر فئة العجز والتي أصبح مؤشرها يرتفع تدريجياً نتيجة حوادث المرور من جهة ومن جهة أخرى الإصابة ببعض الأمراض التي ينتج عنها فقد بعض القدرات. أما بالنسبة لفئة الطلاق فإن مؤشرها في حالة ارتفاع مستمر مما يوجب على الجهات المسؤولة في الدولة دراسة أسباب تنامي هذه الظاهرة كونها من الظواهر السلبية التي تؤثر على الطفل وتفكك الأسر داخل المجتمع، ومحاولة الحد منها ووضع الحلول المناسبة لها.

2. الخدمات والامتيازات التي تحصل عليها الأسر المنتمية لمظلة الضمان الاجتماعي

الاعفاء من بعض الرسوم

أجاب (177) مبحوثاً وبنسبة 99% بأنهم يحصلون على إعفاء من رسوم العلاج بالمستشفيات الحكومية، كذلك بأن أصحاب معاش الضمان الحاملين لبطاقة الضمان يحصلون على تخفيض أثناء العلاج في بعض من المؤسسات العلاجية الخاصة وإن كان بشكل بسيط ومحدود، وهذا يتطلب من الوزارة التنسيق مع هذه المؤسسات العلاجية الخاصة لتقديم تسهيلات وتخفيضات خاصة لأصحاب معاشات الضمان عندما يترددون للعلاج لدى هذه المؤسسات.

ويُعد الماء والكهرباء شريان الحياة، فإن كل المحافظات قد تم تغطيتها بالتيار الكهربائي، كما أن معظم المحافظات يتوفر بها خدمة المياه، وتبذل الوزارة جهوداً مع هذين القطاعين، ومن خلال إجابات الأسر

يتبين أن (119) أسرة قد أجابوا بأنهم لم يحصلوا على الإعفاء من خدمة رسوم توصيل التيار الكهربائي والماء لمنازلهم أي بنسبة 67% من عدد الإجابات، بينما أجاب فقط (40) أسرة وبنسبة 22% بأنهم قد حصلوا على هذه الخدمة، وفي هذا الجانب لابد على الوزارة أن تبذل جهداً للتواصل مع الجهات ذات الاختصاص لمعرفة الأسباب. كما يتوجب عليها محاولة إيجاد الحلول المناسبة وتذليل الصعاب لكي يستفيد أصحاب معاشات الضمان من هذه الخدمات كونها تشكل أساساً مهماً في تحسين مستوى الحياة. فيما يتعلق بصرف المستلزمات المدرسية أجاب (177) أسرة بأنهم يحصلون على المكرمة السامية أي بنسبة 99% من المستجوبين، وكذلك حالياً قد يحصلون على مبالغ نقدية لشراء المستلزمات الدراسية لأبنائهم. ولكن يؤكدون بأن المبلغ المخصص لكل أسرة لشراء الأدوات المدرسية لأبنائهم غير كافٍ مما يجعلهم يطالبون بزيادة المخصصات المالية، حيث إن هذه الأدوات تشهد ارتفاعاً في الأسعار من عام إلى عام آخر..

أما فيما يتعلق بالإعفاء من دفع رسوم نظير الدعاوى بالمحاكم، فقد أجاب 70 أسرة وبنسبة 39% بأنهم لم يحصلوا على إعفاء، بينما أجاب فقط 28 مبحوثاً وبنسبة 16% بأنهم قد حصلوا على الإعفاء بينما العدد الأعلى للأسر وهم 80 أسرة وبنسبة 45% لا يعرفون عن هذه الخدمة أي شيء. هذه الملاحظة تعطي الوزارة عبر مديرياتها ودوائرها إشارة لضرورة توعية أصحاب معاشات الضمان بوجود مثل هذه الخدمات بالمحاكم.

كما أجاب (158) مبحوثاً وبنسبة 89% أجابوا بأنه ليس لديهم الدراية والعلم بأن الوزارة تقدم خدمات اجتماعية للأسر البديلة، كما تشير النتائج في الجدول (في الملحق) إلى أن 142 مبحوثاً وبنسبة 80% قد استفادوا من الحصول على الحواسيب الشخصية لأبنائهم، مما قد ساهم في إتاحة فرصة التواصل لأبناء أسر الضمان الاجتماعي ومواكبة التطور التكنولوجي وارتفاع مستوى تحصيلهم الدراسي، لذا فلا بد من تقديم مثل هذا النوع من الخدمات.

3-مشروعات موارد الرزق:

مما كان لافت للنظر بأن ما نسبته 89% من أسر الضمان الاجتماعي التي شاركت في الجلسات البؤرية بأنهم ليس لديهم الدراية ولا يعرفون بأن الوزارة تقدم المساعدة في مثل هذه المشاريع، مع العلم بأن عدد مشروعات موارد الرزق التي نفذتها الوزارة خلال الفترة من عام 2004م وحتى عام 2012م قد بلغ (541) مشروعاً صرف لها مبلغ وقدره (1678628) ريالاً عُمانياً، فبعد أن كانت خلال 2004 (16) مشروعاً أخذت ترتفع تدريجياً نظراً لأهميتها في تحسين دخل الأسر.

وعلى الرغم من أن الدوائر الإقليمية للوزارة قد نظمت العديد من البرامج التوعوية للفئات المستهدفة والمشاركة في العديد من المعارض بهدف التسويق لها كما تم التنسيق مع الجهات المعنية ليتم تغطيتها إعلامياً عن طريق المجلات والصحف، فإنه يتطلب إبراز هذا الجانب للأسر المستفيدة من معاش الضمان ومن في حكمهم عن طريق التوعية المباشرة عند التقدم بطلب الضمان الاجتماعي أو من خلال المتابعة الميدانية التي يجريها الباحثون الاجتماعيون، فالعمل الاجتماعي يتطلب معالجة القضايا الاجتماعية مجتمعة وليست التركيز على خدمة معينة أو قضية بعينها.

4- المنح الدراسية الجامعية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي

أجابت مجموعة البحث في المقابلات البؤرية بنسبة 58% منهم قد استفاد أبناؤهم من هذه المنح الدراسية المجانية التي تقدمها الوزارة لأبناء أسر الضمان الاجتماعي، ووفقاً لإحصائيات الوزارة فإن أعداد المقبولين من أبناء أسر الضمان الاجتماعي بالمؤسسات التعليمية الحكومية داخل السلطنة للعام الدراسي الجامعي 2013/ 2014 قد بلغ (1336) طالبا وطالبة في درجة البكالوريوس أو ما يعادلها، منهم (758) طالبا و (577) طالبة. أما بالنسبة لعدد الطلبة المقبولين بالبعثات الدراسية الخارجية نجد أنه قد تم قبول (68) طالبا وطالبة لدراسة مرحلة البكالوريوس، منهم 40 طالبا و 28 طالبة، كما ان أعداد المقبولين للدراسة بالمؤسسات التعليمية الخاصة داخل السلطنة. وصل إلى (2288) طالبا وطالبة منهم (558) طالبا و (1717) طالبة.

وعليه فإنه قد يرجع سبب أن 29% من مجموعة البحث في الجلسات البؤرية أجابت بأنهم لم يستفيدوا من هذه الخدمة، وكذلك 13% منهم أجابوا بأنهم لا يعرفون بمثل هذه الخدمات، قد يرجع السبب إلى أنه

ليس لديهم أبناء أنهم مرحلة دبلوم الثانوية العامة، أو لديهم أبناء لم يحققوا النسبة المطلوبة لتأهيلهم لدخول الجامعات والكليات.

5- الخدمات الرعائية التي تقدمها الوزارة في مجال الإعاقة

أجابت نسبة 46% من المبحوثين بعدم الاستفادة من الخدمات المقدمة للأشخاص من ذوي الإعاقة، ونسبة 24% منهم بأنهم قد استفادوا من الأجهزة التعويضية المقدمة من الوزارة، بينما نسبة 30% منهم لا يعرفون بأن مثل هذه الخدمات مع العلم بأن الوزارة تقدم خدمات متنوعة لهذه الفئة من المعاقين تتمثل في جانبين:

- الجانب الأول الرعائي والتأهيلي: وهذا الجانب هو عبارة عن تقديم مساعدات وتوفير الأجهزة اللازمة مثل الكراسي بمختلف أنواعها والأسرة الطبية والمستلزمات الأخرى المصاحبة مثل النظارات والسماعات والمساعدات التأهيلية فيما يتعلق ببيئة السكن، والتنسيق بين الوزارة وبقية الوزارات الأخرى ذات العلاقة ببعض المساعدات، وفيما يتعلق بالتشريع فقد صدرت لوائح التشريعات التي تعنى بهذه الفئة. وفيما يتعلق بالجانب التأهيلي فهناك المراكز والجمعيات الحكومية والخاصة التي تقدم برامج تأهيلية للمعاقين.

- أما الجانب الثاني فهو التأهيل المؤسسي الذي من خلاله يتم تأهيل المعاقين: أولاً للتعامل مع إعاقاتهم وتكييف البيئة التي يعيشون فيها، والآخر هو التأهيل من أجل الحصول على عمل مناسب مع إعاقاتهم وإدماجهم بالمجتمع.

6- معاملة أسر الضمان الاجتماعي من قبل الجهات الحكومية والأهلية

تشير نتائج الدراسة إلى أن 148 مبحوثاً ويشكلون نسبة 83% لا يحصلون على معاملة خاصة أثناء تقدمهم لطلب بعض الخدمات من بعض الجهات الحكومية والخاصة، ويتطلب هذا الجانب أن تقوم الوزارة بزيادة التنسيق مع الجهات المعنية لمعاملة أصحاب معاشات الضمان الاجتماعي معاملة تختلف عن معاملة بقية المواطنين، وفي المقابل فإن 149 مبحوثاً ويشكلون نسبة 84% أكدوا بأنهم قد استفادوا من الخدمات المجانية المتعلقة بالإعفاءات حيث تقوم الوزارة وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى ومؤسسات القطاع الخاص بتوفير مزايا وتسهيلات لأسر الضمان الاجتماعي لتوفير بيئة مناسبة داعمة لهذه الأسر تعدها الأكثر احتياجاً في المجتمع، كما تُعد هذه التسهيلات تعزيزاً للمخصصات المالية المتمثلة في معاش الضمان الاجتماعي، وتتمثل تلك المزايا والتسهيلات في الآتي:

- الإعفاء من رسوم استخراج البطاقة الشخصية وجواز السفر .
 - الإعفاء من رسوم البطاقة الصحية بالمستشفيات الحكومية.
 - الإعفاء من رسوم الأراضي السكنية ورسوم النقل واستخراج الملكية.
 - الإعفاء من رسوم الصكوك الشرعية والندب والتقاضي بالمحاكم.
 - الإعفاء من رسوم إباحات البناء .
 - الإعفاء من رسوم استخراج شهادة الميلاد.
 - الإعفاء من رسوم استقدام العامل أو العاملة أو السائق الخاص لكبار السن وذوي الإعاقة.
 - الإعفاء من رسوم الإقامة ببيت الرباط العُماني بمكة المكرمة (للمعتمرين والحجاج).
- كما تشير نتائج الدراسة إلى أن 151 مبحوثاً وبنسبة 85% أجابوا بأن طلباتهم الإسكانية من بناء وترميم وطلب أراضي لا تعامل معاملة خاصة ولا تستثنى لدى وزارة الإسكان، وفي هذا الجانب على الوزارة أن تزيد من السعي أكثر لدى وزارة الإسكان بأن تعطي الطلبات الخاصة بأسر الضمان الاجتماعي أهمية أكبر، وأن يتم تسهيل الأمر باستثناء طلباتهم كلما كان الوضع السكني بحاجة للاستعجال.
- أما عن مدى ما أسهمت امتيازات الوزارة في حل المشكلات الأسرية فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن عدد 140 مبحوثاً وبنسبة 79% أجابوا بأن الوزارة قد ساهمت في حل مشكلاتهم الأسرية حيث أن الوزارة تقدم خدماتها في الإرشاد والاستشارات وذلك بهدف استقرار حياة الأسرة العُمانية والحفاظ على كيانها وتماسكها في ظل المتغيرات الحياتية المتسارعة، هذا وقد بلغ عدد الحالات المستفيدة من هذه الخدمات بنهاية عام 2012م (190) حالة موزعة حسب الجدول التالي:

ويتم تقديم الخدمات الاستشارية للحالات التي تعاني من مشاكل اجتماعية ونفسية واقتصادية من خلال مجالين:

- **المجال الإرشادي:** حيث يتم تلقي ودراسة استشارات المواطنين فيما يتعلق بمشكلاتهم ذات الطابع النفسي والاجتماعي التي تعوق تكيفهم مع متطلبات الحياة ومعاونة المواطنين للمساعدة في حل المشكلات التي يعانونها عن طريق توجيههم لما هو متاح لهم من خدمات وبرامج.
- **المجال التوعوي الوقائي:** ويتم نشر الوعي وزيادته فيما يتعلق بالحياة الزوجية الأسرية السليمة وأساليب التنشئة السليمة وأسس الاستقرار والتماسك الأسري وتحقيق التوعية بواسطة المطبوعات والمحاضرات والندوات وعن طريق وسائل الإعلام المختلفة وتنفيذ البرامج الوقائية المرتبطة بالصحة النفسية والتماسك الداخلي والاجتماعي للفرد والأسرة.

7- تقييم دور وزارة التنمية الاجتماعية

أجاب 118 مبحوثاً وبنسبة 66% بأنهم يعتمدون على الوزارة لمساعدتهم للحصول على الخدمات من جهات أخرى، وقد أجاب 127 مبحوثاً وبنسبة 71% بأن الوزارة قد أسهمت في تقديم خدمات لهم. وعن مدى تقديم خدمات لم يستفد منها أسر الضمان أجاب 143 مبحوثاً وبنسبة 80% بأن الوزارة قدمت خدمات ولم يستفيدوا منها، كما أن جميع المبحوثين أجابوا بنسبة 100% بأنه لا بد من إضافة خدمات ضرورية إلى جانب الخدمات التي تقدمها الوزارة في الوقت الحالي.

من خلال قراءة المؤشرات بالجدول الإحصائية وإجابات مجموعة البحث في الجلسات البؤرية نجد أن هناك مجموعة من الخدمات التي تقدمها الوزارة لأسر الضمان الاجتماعي سواء كانت هذه الخدمات تقدم من الوزارة مباشرة أو من خلال التنسيق الذي تقوم به مع الوزارات الأخرى، فعلى سبيل المثال مساعدات المساكن الاجتماعية من طرف وزارة الإسكان هذا النوع من المساعدات يحصل عليها أفراد وأسر الضمان بل ان الأولوية في بناء هذه المساكن تمنح للأسر المستفيدة من نظام الضمان الاجتماعي الا أنه ونظراً لتوزع هذه الأسر بمختلف محافظات السلطنة فإنه يتوجب أن تزداد هذه المساعدات وهذا لا يتأتى إلا من خلال التنسيق المستمر بين هاتين الوزارتين، ومن خلال مجمل إجابات المجموعة البؤرية فإن الإجابات تأخذ مؤشراً متديناً عن رضا هذه الأسر عن الخدمات الاجتماعية ونوعيتها التي تقدمها الوزارة لهم، لذا لا بد من تفعيل هذه الخدمات بشكل أكبر ومدروس وفق استراتيجية ومنهجية لا بد للوزارة أن ترسمها عبر مديرياتها ودوائرها.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن (149) مبحوثاً وبنسبة 83% لا يعرفون بأن الوزارة قد خصصت موظفاً وهو يعمل كمنسق تشغيل بوزارة القوى العاملة بهدف تسهيل الحصول على وظائف مناسبة ثلاث مؤهلات وظروف أبناء أسر الضمان الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة الباحثين عن عمل. مع العلم بأنه و خلال عام 2012م تم إيجاد فرص عمل لـ (208) فرداً من أبناء أسر الضمان الاجتماعي ومن في حكمهم والأشخاص ذوي الإعاقة ويأتي هذا في إطار التعاون والتنسيق بين هذه الوزارة ووزارة القوى العاملة منهم (122) فرداً من أبناء أسر الضمان الاجتماعي و (86) فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أجاب (176) مبحوثاً وبنسبة 99% بأنهم لم يستفيدوا من خدمة التشغيل، ويتطلب في هذا الجانب أن تقوم مديريات التنمية الاجتماعية بالمحافظات ودوائرها بتوعية أسر الضمان الاجتماعي حول إمكانية حصول أبنائهم على هذا النوع من الخدمات، وحول هذا النوع من الخدمات ومدى إسهامها في تحسين مستوى الدخل لدى أسر الضمان الاجتماعي وخروجها من مظلة الضمان الاجتماعي واعتمادها على

النفس أجاب (160) مبحوثاً وبنسبة 90% بأن خدمات التشغيل لم يستفيدوا منها ولم تسهم في تحسين مستوى دخولهم.

كما أجاب (74) مبحوثاً وبنسبة 42% بأنهم يفضلون الخروج من مظلة الضمان الاجتماعي واعتماد هذه الأسر على نفسها، وهذا لا يأتي إلا من خلال برامج التأهيل والتدريب والتشغيل لأبناء أسر الضمان الاجتماعي، هذا ولقد جاء قرار إنشاء صندوق الرفد ليشكل لبنة إضافية لتحقيق رغبة أبناء تلك الأسر. في المقابل أجاب 102 مبحوثاً وبنسبة 57% بأن وزارة التنمية الاجتماعية يمكن أن تسهم في تأهيلهم وتوفير عمل لأبنائهم.

8- تقييم دور الجهات الخيرية الأهلية

تؤكد مجموعة البحث في الجلسات البورية بأنهم يحصلون على مساعدات نقدية وعينية في بعض الأحيان عن طريق الهيئة العمانية للأعمال الخيرية 24%، وكما أشرنا سابقاً فإن مجموع المساعدات التي قدمتها الهيئة بلغ حوالي 300 ألف ريال عُماني للعام 2013 مقارنة مع 188 ألف ريال عُماني في عام 2012. وبهذا فإن الهيئة العمانية للأعمال الخيرية تساهم مساهمة فعالة مع الوزارة لتقديم مساعدات لأسر الضمان الاجتماعي ولذوي الدخل المحدود، كما تقوم الهيئة بتقديم مساعدات نقدية وعينية أثناء وقوع الكوارث العامة والفردية.

9- تقييم دور القطاع الخاص

تبين الدراسة أن 111 مبحوثاً وبنسبة 62% أجابوا بأنه يمكن لشركات القطاع الخاص أن تساهم في تقديم خدمات لأسر الضمان الاجتماعي، وذلك من عدة جوانب منها: تشغيل أبناء الأسر التي هي بحاجة ماسة لفرصة عمل لأحد أفرادها، وقد أجاب أيضاً (173) مبحوثاً وبنسبة 97% بأن شركات القطاع الخاص يمكنها تقديم مساعدات لهم سواء كانت هذه المساعدات عينية أو مادية.

وهناك فعلياً مساعدات تقدم من بعض مؤسسات القطاع الخاص كما بينا سابقاً وهي عبارة عن مساعدات ترميم وصيانة لمنازل أسر الضمان وتأثيث لهذه المنازل، ولكن هذا النوع من المساعدات محدود لذا لا بد من وضع استراتيجية ومنهجية لهذا النوع من المساعدات حتى تستفيد منها أسر الضمان الاجتماعي التي تعاني من فعلياً بعض المشكلات السكنية وذلك من خلال وضع معايير وضوابط للحصول على هذه المساعدات.

ثانياً: مقترحات الدراسة وفق آراء أسر الضمان لتحسين مستوى معيشتهم

1- أوضحت الدراسة بأن هناك الكثير من الأسر التي تستفيد من معاشات الضمان الاجتماعي بحاجة إلى بناء مساكن، والبعض الآخر بحاجة إلى إعادة صيانة وترميم مساكنها، فعلى الوزارة التنسيق مع وزارة الإسكان وكذلك مع الجهات الأخرى ومنها القطاع الخاص ذات الاختصاص لإيجاد وسائل التمويل للتغلب على هذه المشكلة ومساعدة هذه الأسر.

2- أوضحت الدراسة بأن هناك من أسر الضمان الاجتماعي ممن لديها أبناء أنها المرحلة الجامعية من دراستهم، والبعض الآخر ممن أنهى مرحلة الدبلوم العام من تعليمهم ولم يحالفهم الحظ في الالتحاق بعمل، فعلى الوزارة التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة القوى العاملة ومع القطاع الخاص لمحاولة توظيف هؤلاء الأبناء لأن إلحاقهم بالعمل سوف يحسن من مستوى معيشة هذه الأسر.

3- أوضحت الدراسة بأن هناك مجموعة من الخدمات المصاحبة لمعاش الضمان من الممكن أن تستفيد منها الأسر، وعلى سبيل المثال لا الحصر: الإعفاء من رسوم إدخال التيار الكهربائي والمياه، والإعفاء من رسوم استخراج سند ملكية وغير ذلك، لم تكن هذه الأسر على علم بهذه الخدمات، فعلى الوزارة تفعيل دور التوعية من خلال المديریات والدوائر بواسطة الباحثين الاجتماعيين ومن خلال منشورات توضح هذه الخدمات.

4- أوضحت الدراسة بأن الغالبية العظمى من المبحوثين أكدوا بأن معاش الضمان هو المصدر الوحيد لوسيلة معيشتهم، وهناك أفراد داخل هذه الأسر لم يستفد من خبراتهم في مجالات عدة، ومن الممكن الاستفادة من مشروعات موارد الرزق لكي تكون مصدراً آخر لهم إلى جانب معاش الضمان، فعلى الوزارة تفعيل دور أقسام مشروعات موارد الرزق والتي من المقرر أن يكون لـ (صندوق الرشد) دوراً فاعلاً فيها في المرحلة القادمة، وبالتعاون مع الدوائر لمزيد من الاهتمام الجاد بعرض مشاريع مدروسة لهذه الأسر والاستفادة منها.

5- أوضحت الدراسة ومن خلال إجابات المبحوثين بأن المستندات التي تطلب منهم لأكثر من مرتين في العام تشكل لهم مصدر تعب يصعب عليهم في كثير من الأحيان توفيرها، مما يترتب عليه توقيف معاشاتهم، فعلى الوزارة إيجاد بديل آخر يسهل على أصحاب هذه المعاشات تقادي هذه المشكلة.

- 6- أقسام التنمية الأسرية غير فاعلة في جوانب كثيرة وهي تعمل في جوانب أخرى غير اختصاصاتها، فعلى الوزارة تفعيل هذه الأقسام وممارسة صلاحيتها فيما يخص جانب المرأة والطفل والاستشارات الأسرية والبرامج التوعوية المصاحبة؛ لأن الجانب الوقائي في العمل الاجتماعي مهم للغاية.
- 7- التدريب والتأهيل من أساسيات نجاح العمل الاجتماعي في إقامة شراكة مجتمعية مع جميع الجهات في المجتمع المدني العام، فهناك من أبناء أسر الضمان الاجتماعي من هم بحاجة إلى تدريب وتأهيل في جوانب عدة، فعلى الوزارة أن تفعل الشراكة مع جميع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- 8- بعض أسر الضمان الاجتماعي لديها القدرات في الصناعات الحرفية التقليدية وهم يمارسون هذه المشغولات داخل منازلهم ولكن يفتقدون لتسويقها، فعلى الوزارة بالتنسيق مع إدارة صندوق الرفد والهيئة العامة للصناعات الحرفية، وذلك من أجل دعم هذه الأسر وتبني تسويق منتجاتها، وكذلك تأهيل وتدريب هذه الأسر لإنتاج منتجات حديثة تتناسب واحتياجات السوق.
- 9- أوضحت الدراسة بأنه لا بد من توحيد مفاهيم العمل بين جميع دوائر التنمية الاجتماعية بالمحافظات سواء المفاهيم ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي أو مشروعات موارد الرزق أو في مجال تقديم خدمات للمعاقين أو برامج الرعاية المنزلية للمسنين أو قطاع المرأة والطفل وفي جميع القطاعات، لأن توحيد المفاهيم تُعد أساس نجاح العمل الاجتماعي.
- 10- من وجهة نظر هذه الأسر فإن المخصصات المالية الخاصة بشراء الأدوات المدرسية غير كافية في ظل الزيادة في الأسعار، فعلى الوزارة السعي لزيادة هذه المخصصات لكي تستطيع الأسر التي لديها أبناء في المدارس أن تقي باحتياجاتهم تجنباً لأن يكون ذلك سبباً في التسرب الدراسي.
- 11- أصبحت التكنولوجيا تلعب دوراً مهماً في التعليم، ففي خلال الفترة الماضية سعت الوزارة جاهدة لتوفير حواسيب لأبناء أسر الضمان الاجتماعي في مختلف المراحل التعليمية، ولكن هذه الأجهزة غير كافية، مما جعل المبحوثين يطالبون بزيادة هذه الأجهزة، فعلى الوزارة السعي لزيادتها بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الاختصاص.
- 12- على الوزارة أن تعرّف أسر الضمان الاجتماعي بشكل أفضل على الخدمات والبرامج و المساعدات وآليات الحصول عليها، ويأتي هذا عن طريق التوعية من خلال الباحثين الاجتماعيين لهذه الأسر أثناء البحوث الميدانية والمتابعة.

الخاتمة:

خلال العقود الماضية من مسيرة وزارة التنمية الاجتماعية استطاعت كوادر الوزارة في مختلف محافظات السلطنة تقديم الدعم والمساندة لألاف الأسر العمانية التي كانت بحاجة لمن يقف معها لتخطي المشاكل والعوائق التي تقف أمامها، ويتوفيق من الله وبدعم من الحكومة تخطت هذه الأسر من خلال معاش الضمان الاجتماعي وبرامج الدعم المختلفة الأوضاع المعيشية الصعبة الى وضع معيشي يرقى الى مستوى بقية أفراد المجتمع ، حيث أصبح أفراد الأسرة يحملون مؤهلات تعليمية تتيح لهم التنافس مع بقية المواطنين على أفضل الوظائف كما حصلوا على الخدمات الصحية بشكل مجاني كغيرهم من أفراد المجتمع مما خلق روح من حب العطاء والتفاني في خدمة أوطانهم ، وبذلك يعيش الجميع في كنف الدولة سواء كانوا من الأسر المتعففة او الميسورة نتيجة الوسائل والسبل التي تتيح للجميع العيش في أمن وأمان وفي أسرة سعيدة مستقرة هدفها خدمة وبناء وطنها.

التوصيات :

تقوم سلطنة عُمان وعن طريق وزارة التنمية الاجتماعية بتخطيط وإدارة الرعاية الاجتماعية لتفعيل الطاقات والإمكانات والموارد المادية والبشرية واستتفار جهود الدولة ومؤسساتها المدنية وقطاعها الخاص بهدف توفير الحاجات الأساسية والخدمات والمستوى المعاشي اللائق للأسر المنضوية تحت مظلة الضمان الاجتماعي. وبناء عليه فان عمل وزارة التنمية الاجتماعية يمتد إلى عدة مجالات تنتشعب وتتفاعل مع بعضها ضمن هذه المجالات كالتعليم، والصحة، والإسكان والضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من التطور الكبير الذي حدث خلال عدة عقود من الزمن، وعلى الرغم من التحسن الكمي والنوعي في تقديم الخدمات والمساعدات لهذه الأسر، إلا أنه لازال هنالك الكثير مما يتوجب القيام به لتحسين مستوى معيشة هذه الأسر.

لذلك توصي الدراسة:

- مزيد من التنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية من جهة والجهات الحكومية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تفعيل دور القطاع الخاص حيث يمكن للشركات أن تساعد على اخراج عدد لا بأس به من هذه الأسر من مظلة الضمان وادماجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسلطنة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.

- نشر الوعي بين أفراد أسر الضمان الاجتماعي بأن انضوائهم تحت مظلة الرعاية الاجتماعية لا يتمتع بصفة الديمومة وإنما هو مرحلة انتقالية مؤقتة تستهدف تمكينهم بغرض ادماجهم بشكل فاعل في المجتمع مما يخلق لديهم أيضاً الشعور بالمسؤولية وعدم الاتكال لإيجاد منافذ بديلة أخرى كالحصول على فرص عمل أو الحصول على فرص تمويل لمشاريع صغيرة.
- اجراء دراسات معمقة لتحديد خارطة للأحوال المعيشية في سلطنة عُمان ومن ثم اجراء دراسات حول أثر الخدمات والبرامج المقدمة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية على تحسين المستوى المعيشي لهذه الأسر مقارنة بهذه الخارطة.

المراجع :

- 1- الفاروق زكي يونس : الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي (القاهرة : عالم الكتب، 1978).
- 2- ابن منظور : لسان العرب، القاهرة : دار المعارف.د.ت.ح.3، 1976.
- 3- الفيومي : المصباح المنير، ح1، ص 354.
- 4- وزارة التنمية الاجتماعية، مشروع الاستراتيجية الوطنية للطفولة.
- 5- وزارة التنمية الاجتماعية، التقارير السنوية لعدة أعوام.
- 6- وزارة التنمية الاجتماعية، نتائج اجتماعات المجموعات البؤرية.
- 7- وزارة التنمية الاجتماعية، الدراسات والتقارير الصادرة عن مديرية التخطيط والدراسات الاجتماعية.
- 8- نتائج تعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام 2010م.
- 9- منشورات منظمة العمل الدولية
- 10- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات " المسنون من واقع إحصائي"، سلسلة إصدارات السكان 2، 2012
- 11- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات "الإسقاطات السكانية بسلطنة عمان 2015-2040" منشورات 2014
- 12- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات "الكتاب السنوي لعدة سنوات"

الملاحق

الملحق رقم (1)

سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

دراسة قياس فاعلية الخدمات المقدمة لأسر الضمان الاجتماعي

دليل جماعات النقاش البورية مع أسر الضمان الاجتماعي

أولاً: البيانات الأساسية :-

رقم المقابلة : [.....]

المحافظة : الولاية : الدائرة.....

مكان إجراء مجموعة النقاش : تاريخ إجراء مجموعة النقاش : / / 2013م

المحاور : المدون :

عدد الحضور :

م	الاسم	العمر	الحالة الاجتماعية	الفئة الضمانية	عدد أفراد الأسرة	تاريخ بدء صرف معاش الضمان	ملاحظات
1							
2							
3							
4							
5							
6							
7							
8							
9							
10							
11							
12							

ثانياً : الأسئلة النقاشية :-

- أ- معاشات الضمان الاجتماعي :
- 1- هل يلبي معاش الضمان الاجتماعي احتياجات الأسرة الضمانية ؟ لماذا ؟
- 2- هل الزيادة الأخيرة في معاشات الضمان قد حسنت في مستوى معيشة أسرنا ؟ كيف ؟
- ب- أسباب الاعتماد على معاش الضمان الاجتماعي :
- 1- ما هي الأسباب التي تجعل الكثير من الأسر تعتمد على معاش الضمان الاجتماعي ؟
- 2- هل معاش الضمان الاجتماعي هو المصدر الوحيد لمعيشة أسرنا ؟
- ج- الخدمات والامتيازات التي تحصل عليها الأسر المنتمة لمظلة الضمان الاجتماعي :
- 1- هل هناك من امتيازات حصلت عليها الأسرة الضمانية ؟ مثل :
- أ- الإعفاء من رسوم العلاج بالمستشفيات الحكومية.
- ب- الإعفاء من رسوم توصيل التيار الكهربائي والماء.
- ت- المكرونة السامية (المستلزمات المدرسية).
- ث- الإعفاء من دفع رسوم الدعاوى بالمحاكم.
- ج- المنح الدراسية الجامعية.
- ح- بناء وصيانة المساكن.
- خ- الأجهزة التعويضية.
- د- الخدمات المقدمة للأسر البديلة.
- ذ- مشروعات موارد الرزق.
- ر- مبادرة الحاسوب الشخصي.
- 2- هل أفراد الأسرة الضمانية يحصلون على معاملة خاصة أثناء تقديمهم لطلب خدمة من الجهات الأخرى ؟
- 3- كيف يمكن للأسرة الضمانية الاستفادة من الخدمات المجانية و الإعفاءات ؟
- 4- هل الطلبات الإسكانية المقدمة من أسر الضمان الاجتماعي تعامل معاملة خاصة وتستننى لدى الجهة المختصة ؟
- 5- هل أسر الضمان الاجتماعي تعامل معاملة خاصة أثناء تقديمها بطلبات للجهات الخيرية الحكومية والأهلية ؟
- 6- هل هذه الامتيازات ساهمت في حل المشكلات الأسرية لديك ؟
- 7- هل تعرف أن الوزارة خصصت موظفا (منسق التشغيل) يعمل بوزارة القوى العاملة يساعد أبناء أسر الضمان الاجتماعي والمعاقين للحصول على وظائف مناسبة تلائم مؤهلاتهم وظروفهم ؟ هل استفادت الأسرة من هذه الخدمة ؟
- 8- هل أسهمت هذه الخدمة في خروج الأسرة الضمانية من مظلة الضمان الاجتماعي والاعتماد على النفس ؟
- د- الحلول والآليات لفعالية الخدمات المقدمة لأسر الضمان الاجتماعي :
- 1- كيف للأسرة الضمانية أن تعتمد على أفرادها و تخرج من مظلة الضمان الاجتماعي ؟ وهل يمكن للوزارة أن تسهم في ذلك ؟.. برجاء التوضيح

- 2- هل الشركات الخاصة يجب أن تساهم في تقديم خدمات لأسر الضمان الاجتماعي؟ كيف؟ وما هي الخدمات التي يمكن أن تقدمها؟
- 3- هل وزارة التنمية الاجتماعية قائمة بدورها على أكمل وجه في سبيل مساعدة أسر الضمان الاجتماعي للحصول على الخدمات المقدمة من الجهات الأخرى؟ وهل الأسرة الضمانية تعتمد على الوزارة في الحصول على هذه الخدمات؟
- 4- ما الخدمات التي تسهم الوزارة في تقديمها وما الخدمات التي لا يكون لها دور في تقديمها للأسر الضمانية؟
- 5- ما هي الخدمات التي ترون ضرورة إضافتها إلى قائمة الخدمات المقدمة لأسر الضمان الاجتماعي؟
- 6- ما هي الخدمات التي ترون أنها ليست ضرورية لأسر الضمان الاجتماعي وغير فاعلة؟

الملحق رقم (2) بيان يوضح إجابات المجموعتين من أسر الضمان الاجتماعي (المجموعة البؤرية).

المجموع	الإجابات						الأسئلة الحوارية	م
	%	لا أعرف	%	لا	%	نعم		
178	%1	1	%93	166	%6	11	هل يلبي معاش الضمان احتياجات الأسر الضمانية؟	1
178	-	0	%48	86	%52	92	هل الزيادة الأخيرة في معاشات الضمان قد حسنت في مستوى معيشة أسرتك؟	2
178	%2	4	%5	8	%93	166	هل هناك أسباب تجعل الكثير من الأسر الضمانية تعتمد على معاش الضمان الاجتماعي؟	3
178	-	0	%6	10	%94	168	هل معاش الضمان الاجتماعي هو المصدر الوحيد لمعيشة أسرتك؟	4
178	-	0	%1	1	%99	177	هل أسرتك الضمانية تحصل على إعفاء من رسوم العلاج بالمستشفيات الحكومية؟	5
178	%11	19	%67	119	%22	40	هل أسرتك الضمانية حصلت على إعفاء من رسوم توصيل تيار الكهرباء والماء؟	6
178	-	0	%1	1	%99	177	هل أسرتك الضمانية تحصل على المكرومة السامية (المستلزمات المدرسية)؟	7
178	%45	80	%39	70	%16	28	هل أسرتك الضمانية حصلت على إعفاء من رسوم الدعاوى بالمحاكم؟	8
178	%13	23	%29	52	%58	103	هل أسرتك الضمانية تحصل على المنح الدراسية الجامعية؟	9
178	%7	12	%72	129	%21	37	هل أسرتك الضمانية حصلت على بناء وصيانة المساكن؟	10
178	%30	54	%46	81	%24	43	هل أسرتك الضمانية تحصل على الأجهزة التعويضية؟	11
178	%89	158	%11	20	-	0	هل أسرتك الضمانية تحصل على الخدمات المقدمة للأسر البديلة؟	12
178	%77	137	%22	39	%1	2	هل أسرتك الضمانية تحصل على مشروعات موارد الرزق؟	13
178	%9	17	%11	19	%80	142	هل أسرتك الضمانية تحصل على مبادرة الحاسوب الشخصي؟	14
178	%1	1	%83	148	%16	29	هل أفراد الأسرة الضمانية يحصلون على معاملة خاصة أثناء تقديمهم لطلب خدمة من الجهات الأخرى؟	15

178	%5	8	%80	143	%15	27	هل هناك خدمات قدمتها الوزارة ولم تخدم الأسر الضمانية؟	16
178		0	-	0	100%	178	هل هناك خدمات ترون ضرورة إضافتها إلى قائمة الخدمات المقدمة لأسر الضمان الاجتماعي؟	17
178	%3	6	%96	170	%1	2	هل هناك خدمات تقدمها الوزارة وترونها غير ضرورية وغير فاعلة لأسر الضمان الاجتماعي؟	18